الاتفاقية الأمنية السعودية- الإيرانية ٢٠٠١م:
السياق والدلالات والمآلات

د. خالد بن إبراهيم العلي
عضو هيئة التدريس بمعهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية– الرياض

الملخص التنفيذي:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على سياق الاتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية الموقعة في عام ٢٠٠١م ودلالاتها ومألاتها، والتي جاءت إبان فترة حكم الرئيس الإيراني محمد خاتمي، حيث أُعتبرت بمثابة دليل عملي مشترك على رغبة الطرفين في فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بينهما. كما شكلت هذه الاتفاقية مرجعية عملية لضبط مختلف الجوانب الأمنية بين البلدين، إذ تضمنت الاتفاقية بنودا وفقرات أحتوت على قضايا الحدود والإرهاب وغسيل الأموال ومكافحة الجريمة المنظمة. وقد أوضحت الدراسة النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والتركيز على الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد العديد من الاتفاقيات في جوانب مختلفة بين الطرفين. وبهذا فقد اثبتت الدولتان نجاح ملموس في تحقيق التقارب، اذ استطاعت الانتقال بطبيعة العلاقات بينهما من مرحلة البروتوكولات والتطلعات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة الوظيفية من خلال ترسيخها في إطار المستويين الرسمي والشعبي. واظهرت الدراسة أن إيران سعت بشكل منقطع النظير الاعتماد على هذه الإتفاقية بهدف إنهاء حالة العزلة الدولية التي فرضت عليها، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بهدف الحد من توجهاتها الثورية والراديكالية ذات المنطلقات التوسعية في المنطقة. وفي المقابل تحددت أهمية هذا الإتفاق بالنسبة للسعودية في أنه شكلَ، عملياً، اختباراً حساساً للنوايا الإيرانية التي بدأت تتنامى إيجابياً في عهد الرئيس

(ISSN: 2536 - 9555)

محمد خاتمي. وأوضحت الدراسة أنه لا يمكن لأي استقرار سياسي أو ازدهار اقتصادي، أن يعمّ منطقة الخليج العربي مالم يكن هناك صلح على ارض الواقع، فلا دول الخليج تستطيع التقرب كثيرا من إيران إلا من الممر السعودي، ولا إيران تستطيع تنمية علاقاتها مع دول الخليج إلا من خلال نفس القنطرة. اخيراً، تستنتج الدراسة المنعطف الخطير وغير الودي في السياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة والسعودية تحديدا، والتي برزت في آخر سنتين من عهد الرئيس خاتمي، وطيلة فترة حكم الرئيس احمدي نجاد. إذ برهنت السياسة الإيرانية خلال هذه الفترة المحدودة أن كل محاولات التقارب التي تبذلها السعودية مع إيران سوف يكون مصيرها الفشل والخذلان طالما أن هذه السياسة تدار وفقاً لمقتضيات والزامات مؤسسة الولي الفقيه الذي يعتمد بشكل مباشر على قدرات الحرس الثوري في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

The Executive Summary:

The aim of this study was to identify the context of the Saudi-Iranian security agreement signed in 2001 and its implications and outcomes, which had been achieved during the rule of Iranian President Mr. Mohammad Khatami, where it was seen as a practical joint evidence of the willingness of the two parties to open a new page in bilateral relations between them. The agreement also provided a practical reference for controlling various security aspects between the two countries, including terms and articles containing border issues, terrorism, money laundering and the fight against organized crime.

The study illustrated the new approach of Iranian policy based on openness and dialogue, a focus on mutual visits at the highest levels, and the convening of many agreements in different aspects between the two countries. Therefore, the two countries have proved to have a tangible success in

achieving rapprochement, as they have been able to move the nature of their relations from the stage of protocols and diplomatic aspirations to the depth of the functional relationship by establishing it within effective framework of the formal and popular levels.

The study showed also that Iran has sought unparalleled reliance on this agreement in order to end the international isolation imposed on it, led by the United States of America, with the aim of limiting its revolutionary and radical orientations with expansionist premises in the region. On the other hand, the importance of this agreement to Saudi Arabia was determined to be, in practice, a sensitive test of Iranian intentions, which began to grow positively under President Mohammad Khatami. Moreover, it has been clarified that no political stability or economic prosperity can prevail in the Arab Gulf region unless there is reconciliation on the ground, the Gulf states can only get too close to Iran from the Saudi corridor, and Iran can only develop its relations with the Gulf states through the same bridge.

Finally, the study concludes the dangerous and unfriendly turn in Iranian policy towards the countries of the region and Saudi Arabia in particular, which emerged in the last two years of President Khatami's term, and during the term of President Ahmadi Nejad's rule. Iranian policy during this limited period has demonstrated that all attempts at rapprochement made by Saudi Arabia with Iran will be doomed to failure as long as this policy is managed in accordance with the requirements and obligations of the Wali al-Faqih institution, which directly depends on the capabilities of the Revolutionary Guards in implementing the directions of Iranian foreign policy.

(ISSN: 2536 - 9555)

المقدمة:

يشكل الجوار الجغرافي قاعدة مادية أساسية تقوم عليها بدرجة كبيرة وواضحة بنية القيمة التفاعلية للدولة مع بيئتيها الاقليمية والدولية، وبالتالي فإن محاولة القفز على الواقع الجيوسياسي للدولة، وتهميش الدور الحيوي الذي يلعبة كمحدد رئيس مؤثر في ضبط مسارات الدولة العلائقية مع غيرها من الدول والكتل الاقليمية، ماهو في واقع الأمر إلا محاولة لإضعاف منظومة قدراتها التفاعلية مجتمعة مما سيؤدي إلى ظهورها بمظهر الوحدة السياسية غير القادرة على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية على النحو المطلوب.

يدرك الدارسون لتطور العلاقات بين قوى معينة وفي إطار إقليمي محدد بأن منظومة الارتباط المشترك فيما بينها، حتى في ظل التنافر وعدم الوئام، تعد قيمة أساسية وذات بعد تأثيري واضح على نمط سير العلاقات وانعكاساتها على مختلف المستويات فيما بين هذه الدول، ولعل هذه التصور يشكل مفهوم ثابت عند اغلب المحللين والمهتمين بدراسة الشأن السياسي على وجه التحديد. ولقد كانت منطقة الخليج العربي على الدوام بيئة جاذبة لتفاعل العديد من القوى الاقليمية والدولية. وتبعاً لذلك فإن الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ٢٠٠١م تعتبر من التفاعلات الثنائية التي تركت أثر واضح في مضمون سياقاتها ودلالاتها والمآلات التي أفضت إليها.

وهنا يظهر جلياً، خاصة على صعيد الإرث الحضاري لدول المنطقة وما يجمعها من قيم تاريخية ودينية، وجوار وامتداد جغرافي، بل وحتى على مستوى مصالح الجغرافيا السياسية المشتركة، أن السعودية وإيران تحتفظان بنفس الاعتقاد بالشراكة المحتومة في منطقة الخليج العربي، بصرف النظر عن موافقتهما على ذلك من عدمه. ومن ثم فإن إستثناء أي منهما من منظومة الأمن الخليجية على المدى الطويل يعتبر أمرًا غير متوافق مع معطيات الواقع.

لقد اكتسبت العلاقات السعودية الإيرانية أهمية خاصة في التأثير على تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بفضل الثقل النوعي، بابعادة السياسية والاستراتيجية والتاريخية والدينية والاقتصادية، الذي تمتلكه كلا الدولتين. وتبعا لهذه المقدرات الهائلة فقد ادركت واشنطن في وقت مبكر أن سياستها في المنطقة تعتمد في نجاحها على درجة التوافق بين الرياض وطهران حيال القضايا التي تأتي ضمن سلم اولويات السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط. فليس من باب الصدفة أن سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج قد اعتمدت على الدورين السعودي والإيراني في توجيه سياساتها بخصوص المنطقة لحقبة طويلة. لذلك فقد أدركت ادارة الرئيس رفسنجاني أهمية العلاقة المتوازنة مع السعودية لكونها الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، وباعتبارها مفتاحا لعلاقات عربية متوازنة. ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير من تسعينيات القرن الماضي درجة عالية من التنسيق الاقتصادي والسياسي، تم ترجمتها إلى زيارات من قبل المسؤولين في كلا البلدين وعلى مستوى رفيع، توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر أبريل ٢٠٠١م، بحيث يمكن القول أن هذه الاتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فحسب، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله[١]، واعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة دليل على رغبة الطرفين في فتح صفحة جديدة وواعدة في مسيرة العلاقات الثنائية بينهما.

مشكلة الدراسة:

لقد مرت العلاقات بين السعودية وإيران في سياقها التاريخي بفترات عديدة، سواء ابان عهد الشاه، أو في الفترة التي اعقبتها عندما تولى الثوريون الشيعة

[١] د. رمضان عويس، إيران **والخليج .. نقلة نوعية رغم المحاذير**، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠١/٥/٢٦م. **www.Islamonline.net**

(ISSN: 2536 - 9555)

الحكم عام ١٩٧٩م، وسياق الأحداث بين الدولتين جاء في ظل جملة من القضايا مدعومة بقرائن وسياقات سياسية وامنية واستراتيجية محددة كان لها دور واضح في تحديد طبيعة المعاني التفاعلية بينهما، وهذا بدوره أدى إلى تبلور مناطق تقاطعت فيها المصالح في سياق دلالالي هيمن على دوافع القيادة في الدولتين بضرورة الوصول إلى مألآت تتحقق معها المصالح الوطنية المشتركة، ويبدو أن هذا الامر قد تحقق عملياً في عام ٢٠٠١م عندما وقعت الدولتان على الاتفاقية الامنية بينهما.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الانفراج الذي حدث بين الدولتين وفق عوامل وظروف محددة أدت عمليا إلى بناء الثقة المتبادلة بينهما وأفضت إلى الوصول إلى صيغة تعاهدية وقعت في عام ٢٠٠١م وعرفت بأسم الاتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية. وكان لهذا الحدث سياق ودلالات ومألات حملت في طياتها معوقات، وردود افعال داخلية وإقليمية ودولية وهذا ماسيتم مناقشته في هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

عطفا على ما تم الاشارة اليه في توصيف مشكلة الدراسة، فسيتم الإجابة عن السؤال الآتي: ماهو السياق ودلالات ومألات الاتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية التي وقعت في عام ٢٠٠١م؟ ولمناقشة هذه الأبعاد المحورية التي يكتنفها السؤال الرئيس فإن جل التركيز سينصب على محاولة تتبع اهم مراحل تطور العلاقات بين السعودية– إيران، مع تبيان أبرز أسس الإجراءات العملية لسياق التقارب وما حمله من دلالات ومألات في طريق بناء الثقة المتبادلة بين البلدين التي قادت لهذه الاتفاقية، ومن ثم لابد من الاطلالة على التوجهات والدوافع والعقبات السياسية والاستراتيجية التي واجهتها الاتفاقية. كما أن ردود الفعل التي جاءت بعد الإعلان عن الاتفاقية جاءت لتعكس في إطار إقليمي ودولي الأهمية التي تمثلها كلا الدولتين كلاعبين محوريين لهما دورهما الفاعل في ضبط منظومة التفاعلات الامنية في المنطقة.

هدف الدراسة:

لعل العلاقة الثنائية الأكثر حدة في منطقة الشرق الأوسط والأعظم أهمية بالنسبة إلى مستقبلها هي تلك التي تجمع وتفرق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. حيث تبدو الدولتين في مناسبات كثيرة على على طرفي نقيض (بصرف النظر عن اقرارهما بذلك من عدمه) بشأن معظم قضايا المنطقة الرئيسة تقريباً. فالبلدين خصمان عرقيان (عرب مقابل فرس)، وطائفيان (سنّة مقابل شيعة)، وقوّتان جيوسياسيتان تتنافسان على المكانة والنفوذ في كل أنحاء الخليج وبلاد الشام والأراضي الفلسطينية والعراق، وكذلك داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). بالإضافة إلى ذلك، يتبنّى كل منهما أشكالاً مختلفة كلياً من الحكم ويقدمان رؤيتين متباينتين لنظام شرق أوسطي، ويختلفان بصورة أكثر حدّة حول مسألة الوجود الأمريكي في المنطقة[٢]، ولذلك فإن وصولهما في ظل ظروف معينة إلى الى قناعات ايجابية قادت إلى تقارب ملموس يعتبر تطور استثنائي يشير إلى أن الامور مهما تعقدت بينهما، في اطار التنافس الاقليمي، فانه يمكن حلحلة القضايا العالقة وتعزيز مفهوم التعاون المشترك بينهما. ومن ثم فان هذه الدراسة تهدف بشكل مباشر إلى توضيح السياق والدلالات والمألات للاتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية التي وقعت في عام ٢٠٠١م، وإبراز العناصر المفصلية التي شكلت تلك الاتفاقية، والتعرف على طبيعة ردود الفعل الإقليمية والدولية التي تبعت توقيع تلك الاتفاقية.

---

[٢] فريدريك ويري، كريم سجادبور، **توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٨ مايو ٢٠١٤، https://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712.تاريخ المشاهدة:١/٧/٢٠٢٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

أهمية الدراسة:

لئن كانت هذه الاتفاقية قد حفلت بقدر كبير من الاهمية، إلا أنه وفي سياق استعراض أدبيات البحث المعرفية اتضح أن الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات السعودية– الإيرانية في ضوء الاتفاقية الامنية سواء بشكل مستفيض اومركز غير متوفرة على النحو المأمول، وجل ما هنالك تقارير وعروض وثائقية ذات صبغة إعلامية في المقام الأول. وعلى هذا الأساس فإن الباحث يأمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة معرفية لأدبيات العلاقات السعودية الايرانية، آملا أن تحقق المصلحة المرجوة منها.

وتبرز قيمة الدراسة من خلال الجوانب المختلفة التي روعيت في تحليلها، إذ إنها انعكاس للجانب الادائي للسياسة الخارجية لكلا البلدين الذي جاء مدفوعاً بآمال عريضة لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بينهما. لذلك حرص الباحث أن تأتي معالجته لهذه الدراسة ضمن نظرة شمولية وعلمية تسعى لتوضيح بعض من الحقائق والتبعات والرغبات التي احاطت بسياسة كلا الدولتين.

كما أن موضوع الدراسة يعتبر من المواضيع الحساسة والحيوية التي تمت معالجته كنموذج للتفاعل الإقليمي في سياق التقارب بين دولتين، اكتنف علاقاتهما الكثير من توجهات الصدام والقطيعة السياسية والاستراتيجية، لهما وزنهما النوعي في مجالات عدة في المنطقة، كما أن الدراسة تبرز النقاط المهمه التي افرزتها وتبعاتها على كلا البلدين ودول المنطقة، علاوة على أنها تشكل رافد نوعي في طبيعة تحليل وطرح الدراسات الأكاديمية في هذا المجال الحساس والمتغير.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي كاداة منهجية لسبر اغوار الجوانب المعرفية لطبيعة تطور العلاقات بين السعودية– إيران والتي أفضت إلى هذه الإتفاقية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي دون الاغراق في تتبع حيثيات وارهاصات مجمل الأحداث التي حكمت ديناميكية التفاعل السعودي الايراني في منطقة الخليج العربي. وأيضا، تم اختيار منهج المصلحة القومية،

الذي يركز على إبراز أهمية المصلحة الوطنية كمحرك فعال لقيادة تفاعل كلا الدولتين تجاه بعضهما البعض، علاوة على أن المصلحة القومية شكلت المدخل الأكثر أهمية في تحليل العلاقات الدولية وفهم العوامل التي أدت إلى بناء الثقة المتبادلة بين البلدين وقادت إلى هذه الاتفاقية، وفق سياق ودلالات ومآلات حكمتها طبيعة المرحلة التي مرت بها علاقات الدولتين.

تقسيم الدراسة:

بناء على هدف الدراسة ومشكلتها الرئيسة وأسئلتها المتفرعة عنها، فقد جاء تقسيم الدراسة إلى مباحث ثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول: الاتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية في ظل بناء الثقة ومعطيات التحقيق.

المبحث الثاني: التوجهات، والدوافع والعقبات التي واجهت الإتفاقية الأمنية السعودية– الأيرانية.

المبحث الثالث: واقع ومآلات الإتفاقية الأمنية السعودية– الإيرانية على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول:

الاتفاقية الأمنية السعودية- الإيرانية

في ظل بناء الثقة ومعطيات التحقيق

لقد جاءت الاتفاقية الامنية بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية الاسلامية في إيران كانعكاس طبيعي للاهمية الاستراتيجية، والامنية، والدينية والنفطية التي تمتلكها الدولتان، بالاضافة إلى قدرتهما التأثيرية في منظومة العلاقات التفاعلية الاقليمية والدولية، وبالتالي فان أي تقارب يتم بين الرياض وطهران سيكون له حتماً حجم ووزن موضوعي عند متخذي القرار في دول الإقليم المحلية بالاضافة إلى القوى الإقليمية والدولية تجاه ضرورة تفاعلها مع هاتين

(ISSN: 2536 - 9555)

القوتين البارزتين في منطقتي الخليج العربي، والشرق الاوسط. وفي هذا المبحث سيتم التركيز على مجموعة التفاعلات بين الدولتين منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، والتي احدثت نقلة منطقية في مفهوم التقارب بينهما تمهيدا للوصول إلى القناعة العملية بضرورة توقيع الاتفاقية الامنية عام ٢٠٠١م.

أولاً: اهم التفاعلات التي قادت إلى التقارب بين الدولتين.

يظهر جلياً، خاصة على صعيد الجغرافيا السياسية، أن السعودية تنظر للطرف الإيراني على أنه شريك محتوم في الخليج لا مفر منه، سواء قبلته دول مجلس التعاون الخليجي أم لم تقبله. ومن ثم فإن إستثناء إيران من منظومة الأمن الخليجية على المدى الطويل يعتبر أمراً غير متوافق مع معطيات الواقع. وعلى هذا الأساس أدركت القيادة السعودية أن إيران في ظل قيادتها المنفتحة يمكن أن تمثل دوراً فاعلاً في السياق الأمني لمنطقة الخليج من خلال مشاركتها في أي ترتيبات أمنية مستقبلية[٣]. وعلاوة على ذلك فإن التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة قد ألقت بظلالها على طبيعة تطور العلاقات الدولية عمليا، حيث أحدثت بالفعل قدرة على التأثير في مفهوم الأهمية الأمنية للأنظمة السياسية العربية على كافة الأصعدة، وهذا بدوره انعكس بشكل واضح على قدرة المملكة التفاعلية في المستويين الإقليمي والدولي[٤]. وفي المقابل فقد ارتبطت سياسة إيران بالمنطقة الخليجية بعدة محددات منها ما يستند إلى الرؤية

---

[٣] انظر التقرير الذي اعده المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت، **دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني, مسببات المد والجزر في علاقات طهران ودول التعاون**، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/٢/٢١.

[٤] لمعلومات أكثر عن انعكاسات المتغيرات الإقليمية والعالمية لما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، أنظر: وسام ميهوب، **اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، الفصل الثاني، الفصل الثالث، ٢٠١٣/٢٠١٤.

العقائدية لصناع السياسة الخارجية الإيرانية والقائمين على تنفيذها، بالإضافة إلى ما تشكله الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الخليجية وللدور المحوري الذي تضطلع به السعودية على وجه الخصوص، وكل هذه المعطيات لعبت دور مباشر في تحديد مفهوم النظام الإيراني لدور إيران الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى إدراك إيران للأهمية التفاعلية للمنظومة الخليجية في هذه الإستراتيجية الإيرانية التي ترسم توجهات ومعالم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، واتجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج وعلى رأسها المملكة بشكل أدق وأخص[٥]. وعلى هذا الاساس يظهر بوضوح أن المصالح تلعب دوراً كبيراً في التقارب أو التباعد في العلاقات بين البلدين، فإيران تسعى لأن تكون الأقوى في منطقة الخليج وتحاول تحسين علاقاتها مع السعودية، كونها تمتلك علاقات استراتيجية حساسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وترفض إيران من جانبها أي تدخل غربي في المنطقة وتحاول بالتزامن كسر الجمود والعزلة في سياساتها الخارجية. أيضاً تسعى السعودية من جانبها تحسين علاقاتها مع إيران لأسباب اقتصادية، تتمثل في الجانب النفطي والتجاري، ولكون إيران تملك وزناً سياسياً من الممكن أن يؤثر على استقرار المنطقة، وفي ذات الوقت أدى وصول خاتمي للسلطة إلى خلق جو من التفاهم والتعاون في ازالة حاجز المخاوف من إيران بفعل توجهاته الاصلاحية ودعواته للتعاون مع دول المنطقة خاصة مع السعودية[٦]. ومن وجهات نظر متعددة المصادر لا يمكن تصور أن تتم عملية التسارع في تقارب طهران مع الرياض

---

[٥] إيمان الاخضري، **العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي والنظرية الأمنية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٨، ص ٢٠٧.

[٦] هالة محمود طه دودين، "**العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية ٢٠٠١– ٢٠٠٥**"، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد ٢، العدد ٥، سبتمبر ٢٠١٩م، ص ١٠٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

دون انتخاب السيد محمد خاتمي كرئيس للجمهورية الايرانية، والذي بدأ في فتح آفاق جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية مع دول المنطقة التي ظلت معظمها حذرة من نوايا إيران الحقيقية، حتى بالرغم من الانفتاح الدبلوماسي الإيراني المحدود بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م[٧].

ويبدو في كل الاحوال أن تظافر مجموعة من العوامل كان لها دور كبير وفعال في نهاية التسعينيات في بلورة وتعزيز أسباب التقارب بين الدولتين، يمكن الاشارة إلى اهمها في الآتي:

١- قيام سوريا بدور الوساطة بين الدولتين متمثلاً في الاتفاق السوري- السعودي حول ضرورة تقوية الروابط مع إيران لمواجهة التحالف بين إسرائيل وتركيا.

٢- القلق الذي ساد كثيراً من العواصم العربية وفي مقدمتها الرياض من الصلف والتعنت الإسرائيلي الذي يصر على رفض تنفيذ الاتفاقات الموقعة معها، بالإضافة إلى جمود المسارات التفاوضية الأخرى. فقد قاد هذا إلى التقارب مع إيران التي ترفض العملية السلمية من الأساس، على إعتبار أنها ولدت ميتة في مدريد.

٣- وصول الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الحكم في إيران، وتأكيده المستمر على ضرورة تحسين وتعزيز العلاقات مع السعودية.

٤- إدراك الدولتين ضرورة تعزيز الإهتمامات المشتركة بينهما، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية. فعلى سبيل المثال سوف تؤدي الأحداث المتصاعدة في أفغانستان وفي ظل غياب التنسيق الإقليمي بين الأطراف المعنية بهذه الأزمة، وعلى رأسها الرياض وطهران، إلى إكتوا الجميع بنار الإرهاب.

---

(7) Charles A. McLean II, **END OF THE ISLAMIC COLD WAR: THE SAUDI-IRANIAN DETENTE AND ITS IMPLICATIONS**, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, Monterey, California, June 2001, p.33.

٥-الإستياء السعودي المعلن تجاه الإنحياز الأمريكي غير العادل لمصلحة إسرائيل على حساب المصلحة الفلسطينية، والذي أدى إلى عدم الرضا السعودي عن السياسة الأمريكية في المنطقة في ظل تخصيص الكونجرس الأمريكي مبلغ ١٠٠ مليون دولار لعملية نقل السفارة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تل أبيب إلى القدس الشرقية، إضافة إلى تهديد الكونجرس بتخفيض المساعدات المالية للفلسطينيين[٨].

وكنتيجة طبيعية لهذه المعطيات الموضوعية، كان لابد من تنفيذ هذا التصورات المشتركة التي تقوم على مبدا اهمية استثمار المعطيات الايجابية بين الدولتين، والإنتقال بها إلى واقع عملي ملموس، ومن ثم فقد توجت هذه العلاقات بتوقيع الإتفاقية الأمنية بين الدولتين عام٢٠٠١م، حيث وقعت في ٢٠٠١/٤/١٦م أثناء زيارة وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز إلى طهران (توفي رحمة الله عليه في ١٦ يونيو ٢٠١٢م).

ثانياً: توقيع الاتفاقية الامنية بين السعودية وإيران ٢٠٠١م

كما اوضحنا سابقاً فان هذه الاتفاقية تمثل بطبيعة الحال إمتداداً حقيقياً لمرحلة التقارب التي كانت قد إنطلقت عمليا في عام ١٩٩٧م[٩]، لتعزيز العلاقات

---

[٨] أنظر، **التحليل السياسي عن التقارب السعودي – الإيراني: الأسباب، المظاهر، الدلالات**، وحدة المعلومات والتوثيق (الأرشيف الورقي)، العلاقات السعودية– الإيرانية ١٩٩٧-٢٠٠٣، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ١٩٩٧/٧/١٠م، ص ٢٤-٢٥.

[٩] وتجسدت البداية في زيارة وزير خارجية إيران للسعودية في أبريل ١٩٩١م، بهدف تطبيع العلاقات بين طهران والرياض وتنقية رواسبها، وتنامت الأحداث والجهود، واتسمت بدرجة واضحة من البطء إلا أن الرد الايجابي جاء في ثنايا تأكيد البيان الختامي الصادر في نهاية يونيو ١٩٩٧م لوزراء خارجية دول إعلان دمشق استعدادهم لبناء علاقات ودية مع إيران على أساس حسن الجوار. وأُعتُبر أن هذا البيان جاء ليحمل في طياته رد فعل سعودي مرحبا بانتخاب رجل الدين الإصلاحي السيد محمد خاتمي لرئاسة إيران الذي انتخب في مايو ١٩٩٧، والذي دعا بدوره إلى فتح فصل جديد في العلاقات بين دول المنطقة. لمعومات أكثر، انظر

(ISSN: 2536 - 9555)

العربية– الخليجية– الإيرانية بعامة، والعلاقات السعودية– الإيرانية بخاصة. فإيران كانت تسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، ولكسر حالة الجمود التي إتسمت بها سياستها الخارجية بعد الثورة ولفترة طويلة. أما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكاً أساسياً في المنطقة الخليجية للمحافظة على الأمن في حالة تسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

لابد أن المراقب لتطور العلاقات بين البلدين قد أدرك بالفعل أن هذه الاتفاقية لم تولد بمحض المصادفة، كما أنها لم تأت إفرازاً لسياسات غامضة تعسفية، وإنما ظهرت إلى حيز الوجود بناءً على معطيات واضحة أثبتت– بما لا يدع مجالاً للشك– وجود الرغبة الحقيقية المشتركة في إحلال التعاون في المنطقة محل الصراع والتنافس، لأنها أحدثت نقلة موضوعية في طبيعة العلاقات، وانتقلت بها من مرحلة البروتوكولات والتطلعات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة الوظيفية وترسيخها في المستويين الرسمي والشعبي. وعلى هذا الأساس أكدت القيادتان على أن هذه الإتفاقية تمثل قوة مضافة لأمن جميع دول منطقة الخليج العربي على وجه التحديد، وليس تهديداً لها أو الإستعداد لضرب مصالح الدول والأطراف الأخرى أو العمل على تقليصها أو الحد منها، إنما تعني في المحصلة النهائية التعامل مع تلك المصالح من موقع الشراكة والتكامل والتعاون البناء.[١٠] ليس هذا فحسب، بل أن هذا الإتفاق الأمني المشترك لن يعود بالنفع على البلدين فقط بل ستتجاوز عطاءاته وثماره إلى بلدان أخرى خارج حدود البلدين لتدر على شعوبها ودولها مكاسب كثيرة، إضافة إلى أنه سيكون له الأثر الكبير في سد الأبواب

نص البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول "إعلان دمشق"، اللاذقية، ٢٥– ٢٦ يونيو ١٩٩٧م. **موسوعة مقاتل من الصحراء:**
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Molhak/MalahekDem/AMalahekDemashk21_2-1.htm_cvt.htm
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢١/٨/١٦م.

[١٠] **د.** هاشم عبده هاشم، **الوفاق السعودي– الإيراني لصالح من .. وضد من؟**، جريدة عكاظ، ٢٠٠١/٤/١٨م.

والثغور التي يتسلل منها الأعداء، وكذلك سيقطع الطرق على المتربصين بدول المنطقة[١١]. **ومن جانبه أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز قائلاً:** "لدينا عزيمة قوية ونرغب في أن نتعاون مع إيران على أسس المبادئ المشتركة لاستتباب الأمن ذلك لأننا نعتقد بأن توفير الأمن والاستقرار أمر مستحيل دون تحقيق الأمن في كلا البلدين"[١٢]. كما أوضح أن هذه الإتفاقية الأمنية تهدف إلى تحقيق الأمن المشترك للبلدين الشقيقين، وتشكل إطاراً للتعاون في مجالات متعددة لخير البلدين وخدمة شعبيهما، بل وإعتبر أمن المملكة أمناً لإيران وأمن إيران هو أمن للمملكة العربية السعودية، سواء في أراضيها أو خارج أراضيها. وذكر صراحة: "إن هناك نصوصاً واردة في الاتفاقية تتعلق بمكافحة الجريمة بكل أشكالها ومكافحة المخدرات والإرهاب ومكافحة غسل الأموال وكل الجرائم المماثلة"[١٣]. وللحؤول دون أي لبس قد يرد في فهم هذه الإتفاقية، ولطمأنة دول الجوار الإقليمي فقد عبر عن ثقته أن بلدان المنطقة سيرحبون بهذه الإتفاقية، تأكيداً لأنها لصالح الجميع، معرباً عن أمنيته أن توقع إتفاقيات مماثلة، وأن يكون هناك إتفاق على كل ما يتعلق بالنواحي الأمنية، مما يؤكد الثقة المتبادلة بين الجميع، ويحقق الأمن المشترك. كما اكد أن الرئيس الإيراني اسمعه التأكيد على عزم إيران الجدي لإعطاء هذا الاتفاق البعد الأمني وتنفيذه على هذا الاساس، وأن مجلس الشورى الإيراني سيحترم الاتفاقية ولن يعارض أي بند منها. وفي ذات السياق افصح مجموعة من المسؤولين عن أن الاتفاقية تظهر استعداد البلدين للتعاون من اجل الاستقرار الإقليمى، ولتأكيد هذه الاهمية، صرح سفير إيران لدى السعودية "علي أصغر خاجي" بأن الاتفاقية "هي أهم تطور في تاريخ العلاقات بين البلدين"[١٤].

---

[١١] **جريدة كيهان العربي**،١٧/٤/٢٠٠١م، انظر أيضاً، **جريدة الرياض** ١٨/٤/٢٠٠١م .

[١٢] **المرجع السابق.**

[١٣] **جريدة الجزيرة** ١٩/٤/٢٠٠١م.

[14] Howard Schneider, **Saudi Pact With Iran Is Sign of Growing Trust**, The Washington Post, April 17, 2001.
https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2001/04/17/saudi-pact-with-iran-is-sign-of-growing-

(ISSN: 2536 - 9555)

إن توقيع الإتفاق الأمني بين إيران والسعودية يمكن إعتباره من أهم الإنجازات العملية للتاريخ الجديد الخاص بعلاقات البلدين، ولذلك واصلت السعودية تنفيذ توجهات سياستها المتفائلة تجاه إيران في ظل إدراك معظم دول المنطقة أن توقيع إتفاقية التعاون الأمني هذه في إبريل ٢٠٠١م يمكن أن تكون نقطة بداية مناسبة لتعاون أوسع في مختلف المجالات لعموم دول المنطقة ما يتيح إنتفاع الجميع بهذا التعاون. مع ضرورة تركيز تعاون الطرفين في مجال إستكشاف التهديدات الخارجية، والتصدي لمحاولات تدمير الموارد البشرية والمادية، والسعي لإنشاء نظم دفاعية أمنية محلية لدول المنطقة، وتقليص الإعتماد على الدول الأجنبية, بالإضافة إلى أن التوقيع على هذه الاتفاقية يمثل رسالة صريحة للدول الأخرى بالمنطقة تحثهم على ضرورة الإنعتاق من حالة التهميش، والإنطلاق إلى رحابة التجمع حول المحور الإيراني– السعودي(١٥).

ووفقاً لهذا السياق الايجابي، أدى التطور الظاهر في العلاقات الإيرانية السعودية إلى توقيع الاتفاقية الأمنية في الرياض في ١٦ أبريل ٢٠٠١م، والتي وقعها من الجانب السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، ومن الجانب الإيراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري. وجاء الاتفاق ليشمل العديد من مجالات التعاون الأمني، ولعل أبرزها: أن المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية ترغب في تعزيز أواصر الصداقة بين البلدين، لدعم العلاقات الإسلامية والثقافية والتاريخية بين البلدين. وتقديرا للفوائد التي يمكن أن تسود في البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الآمني بينهما وفي ضوء اعتبارات عديدة، أعدت هذه الاتفاقية مكونة من مقدمة واثنتي عشرة مادة، ويمكن ايجازها في النقاط التالية(١٦):

---

(١٥) محمد رضا درستي خال، إيران **والسعودية: مرحلة تدعيم العلاقات**، جريدة إطلاعات، ٢٠٠١/١٠/٢م.

www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1486&lang .

ولمعلومات أكثر انظر: **إنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية، التعاون السعودي الإيراني يتجاوز الاتفاق الأمني**، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/١٠/٣م.

(١٦) علي محمد حيبن العامري، **العلاقات الايرانية–السعودية للفترة مابين ١٩٩٧–٢٠٠٨**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٣٠، ٢٠١٠، ص ١٠٤. انظر

- التعاون في مجال التدريب الأمني لقوات الأمن وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية، بموافقة الطرفين المتعاقدين.
- تبادل الخبرات حول الزمان والمكان والوضع ونوع وطريقة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتدابير القانونية اللازمة لمنعها، وتزوير الوثائق الرسمية، ومكافحة جرائم الثراء الغير مشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال معالجة أساليب وعمليات غسيل الأموال، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات والبضائع، وتهريب الآثار والتراث الثقافي. ومكافحة تزوير الوثائق الحكومية وبطاقات الائتمان والأوراق النقدية وبيعها بشكل غير قانوني.
- التعاون في مجال الإنقاذ البحري والتسلل غير المشروع من قبل الوحدات المعنية.
- التعاون في مجال مكافحة المخدرات، و تبادل التجارب مع البرامج الفعالة للوقاية من الإدمان وعلاجه وإعادة تأهيل مدمني المخدرات وطرق فحص المخدرات والكشف عنها والقواعد والأنظمة القضائية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والمعلوماتية.
- تبادل تقارير البحوث ونتائجها، والمنشورات والنشرات العلمية ومقاطع الفيديو الخاصة بالوقاية من المخدرات لتعزيز الوعي العام استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس وتنسيق دورات التدريب المشترك للعاملين في مجال

أيضاً: مركز أبحاث البرلمان الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية، اتفاقية التعاون الأمني بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م، **https://rc.majlis.ir/fa/law/show/93594**. احمد محمد طاهر، **العلاقات الخليجية الإيرانية (نظرة مستقبلية)**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦، نوفمبر ٢٠٠١م، ص ١١٤. أيضاً: عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع.. الانفراج.. التوتر**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦م ص ٢٠٦- ٢٠٨. هاني جواد كاظم النجار، **السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥)**، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، العراق، ٢٠١٨م، ص ١٩١-١٩٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وفي مجال البحث العلمي في مجال علم الجريمة وكشف الجريمة.

- تبادل الخبراء والمتخصصين لتطوير التعاون الثنائي المشترك لمنع الجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم الأخرى.
- إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين السعودية وإيران لمواجهة هذه الأخطار.
- منع الهجرة غير الشرعية وفرض ضوابط الحدود والمياه الإقليمية ومعالجة المخالفات غير القانونية.
- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الايرانيين في موسمي الحج والعمرة، وإلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى الأراضي السعودية أثناء رحلات غير الحج.
- سماح السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديون والخليج بشكل عام دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول إذا كانت إقامتهم في إيران لا تتجاوز ثلاثة أشهر وفق الأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يحفز معدلات نمو التبادل التجاري بينهما بشكل مطرد.
- التتبع والحد من أنشطة المعارضة في كلا البلدين.
- السعي لزيادة أنشطة المعارض التجارية والصناعية بين البلدين.

لاشك أن هذا الاتفاق قد مثل في حينه نقلة موضوعية في طبيعة العلاقات بين البلدين، وشكل لبنة عملية في سياق اطلاق عهد جديد لعلاقاتهما لتعزيز مفهوم الامن والاستقرار في المنطقة على امل يفتح رؤى اكثر تفائلا في سياق تكريس الجهود الثنائية المثمرة لتعزيز الامن في المنطقة. لقد عدت هذه الاتفاقية الأمنية من أهم الأحداث التي توضح حقيقة التطور في العلاقات بين البلدين حيث لاقت ترحيبا من باقي الدول الخليجية التي رأتها مهمة في دعم العلاقات الإيرانية الخليجية، فلا ريب أن تحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد على تحسنها مع باقي الدول الخليجية[١٧].

---

[١٧] هالة محمود طه دودين، "**العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية**"، مرجع سبق ذكره، **ص ١٠٤**.

لذا فقد حرصت المملكة على الدوام اظهار استعدادها العملي للتقارب مع إيران وفقا لمقتضيات مبادئ ومرتكزات المفهوم الأمني الشامل لمنطقة الخليج العربي; وظهر هذا، جلياً، في هيئة مجموعة من الإجراءات والخطوات العملية التي تبنتها القيادة السعودية في تفاعلها مع إيران منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وفي الجانب الآخر كان على إيران أن تُسّرع من وتيرة تعزيز بناء التقارب مع الرياض، مما جعلها تلجأ، عملياً، إلى تبني سياسة تحمل مبادئ أكثر إنفتاحية وسلمية في توجهاتها التفاعلية مع المملكة على وجه الخصوص. ولقد إستطاعت الدولتان المضي قدماً في طريق بناء الثقة المتبادلة بينهما، وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات العملية; **لعل من أهمها:**

١- ترحيب الرياض بإستضافة طهران فعاليات القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٧م.

٢- زيارات كبار المسئولين المتبادلة في البلدين على المستويات كافة (بلغ متوسطها ١٦ زيارة رسمية خلال عام ١٩٩٩م)، كانت الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتوجت بزيارة الرئيس خاتمي للرياض في مايو ١٩٩٩م.

٣- تأسيس لجنة عليا مشتركة بين البلدين لتفعيل التعاون الإقتصادي والتجاري، انعقدت أولى إجتماعاتها في ديسمبر ١٩٩٨م، وآخرها في يناير ٢٠٠١م، حتى بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٠م ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار في ظل توقعات بإرتفاعه إلى معدلات أعلى من مليار دولار.

٤- إلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى الأراضي السعودية في غير رحلات الحج، وفي المقابل سمحت السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول إذا كانت مدة إقامتهم في إيران لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

٥- ترحيب القيادة السعودية بنتائج الإنتخابات البرلمانية الإيرانية التي جرت في فبراير عام ٢٠٠٠م، وأسفرت عن فوز الإصلاحيين، مما حمل درجة عالية

(ISSN: 2536 - 9555)

من الإرتياح لدى الأوساط السعودية؛ لأنه انتصار عزز من فرص إستمرار السياسة الخارجية الإنفتاحية الإيرانية; مما حدا بالملك فهد، إنعكاساً لدرجة الإهتمام السعودي بهذا التغير الداخلي في إيران، أن يبعث رسالة تهنئة للرئيس الإيراني، في بادرة عُدت خروجًا عن المألوف، على إعتبار أن الإنتخابات البرلمانية تعتبر شأنًا داخليًا، كما أن مثل هذه الرسائل، عادة، ما توجه في حالات الفوز بالإنتخابات الرئاسية.

٦- إقامة أول معرض تجاري سعودي في الأراضي الإيرانية في نوفمبر ١٩٩٩م، في بادرة كانت تعد الأولى منذ عشرين عامًا، ردًا على ثلاثة معارض أقامتها إيران في الأراضي السعودية في السنوات الثلاث السابقة على هذا المعرض.

٧- إستئناف رحلات الطيران الإيرانية إلى الرياض في منتصف ٢٠٠٠م[١٨].

وصولاً إلى هذا المستوى الجديد من التفاعل، ظهر واضحاً أن القناعة المصلحية الوطنية قد أصبحت، عملياً، تمثل، بدرجة كبيرة، أرضية تفاهم مشتركة لكلتا الدولتين الأكبر على ضفتي الخليج. ومن هنا بدأ التحول في العلاقات السعودية- الإيرانية من جديد يتجه نحو تعظيم هذه المشتركات في أرض الواقع. فإشكاليات الشرعية، ومنطق الثورة غير قابل للحلول الوسط بطبيعته، وسيؤدي إلى مزيد من صراع لا طائل من ورائه. أما منطق الدولة والمصالح المشتركة، فهو مسألة عملية قابلة بطبيعتها للحلول الوسط، وبذلك بدأ العقل العملي يحل محل العقل الإيديولوجي الراديكالي في العلاقة الجديدة. ولذا، فإن توقيع الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران، يمثل، بمقياس تطور العلاقات مؤشر قيمي على بداية سيادة

---

[١٨] ريمون ماهر كامل، **الاتفاق الأمني الإيراني السعودي: خطوة نوعية على طريق التقارب**، مختارات إيرانية- العدد ١٣- أغسطس ٢٠٠١م، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية. انظر:
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1490&lang

مثل هذا العقل الفعال في النهاية. لكن المشكلة تبقى دائماً في أن الوصول إلى مثل هذه الإدراكات والتصورات العقلية لا يكون إلا بعد معاناة طويلة وقاسية، وهذا ما تعكسه، بالفعل، طبيعة مخاض تطور العلاقات بين الدولتين منذ فترة الخمسينيات حتى الوصول إلى هذه الصيغة التعاونية الأمنية[١٩]. وأياً كان السياق والدلالات والمآلات التي أفضت إليها هذه الإتفاقية فإن هناك جملة من الحقائق يحسن الإشارة إلى أبرزها لمعرفة وإدراك طبيعة تطور العلاقات بين الدولتين في تلك الفترة، وهي:

١- لئن كانت الدولتان قد مرتا بخلاف تصارعي لفترة ليست باليسيرة من الزمن إلا أنهما أدركتا أن النتائج كانت سلبية في معظم الأحوال بكل إفرازاتها الثقافية، واحتقاناتها السياسية، وانكساراتها الأمنية.

٢- لقد كان واضحاً، وبشكل جلي، أن منظور إيران الثورة لطبيعة علاقاتها الخارجية كان مغايراً، بكل المقاييس، لما هو سائد إبان تلك الفترة، مما أدى إلى بروز تناقضات في علاقاتها بشكل عام مع كثير من الدول، وهذا جعل الرياض وطهران تتوصلان إلى قناعة عدم جدوى الصراع، وضرورة التركيزعلى التقارب وتعزيز المصالح المشتركة.

٣- شهدت إيران منذ مجيء الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة حالة إرتخاء نسبية بعد فترة من التوتر في العلاقات بينها وبين عدد من الدول، وذلك بسبب بروز توجهات إيجابية نحو الإصلاح بشكل مغاير لما كانت عليه في السابق، وهذا بدوره أدى إلى قناعة خارجية لدى بعض الدول بضرورة التفاعل مع الواقع الإيراني الجديد، وتشجيعه للإنتقال من ظاهرة الثورة إلى مرحلة الدولة المؤسسية.

---

[١٩] د. تركي الحمد، **السعودية وإيران: من الأدلجة إلى العقلنة**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٤/٢٢م.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤-لقد حرصت المملكة، من منطلق إهتمامها بمنطقة الخليج العربي، على رصد ومتابعة التطورات الإيجابية في سياسة إيران (حتى قبل مجي الرئيس محمد خاتمي). ونتيجة للتحليل الدقيق لهذا التطور المشجع للأوضاع هناك، فقد أيقنت القيادة السعودية أن الظروف أصبحت مواتية للبدء في تطوير علاقات إيجابية مع إيران.

٥-لقد وضعت الإتصالات الثنائية بين الدولتين طيلة الفترة الماضية حداً ملموساً وقاطعاً لسياسة الجفاء القائمة على التناقض والقطيعة السياسية، خاصة بعد أن وصلا إلى قناعة مؤداها أن إجهاض أي توجهات عدوانية في المنطقة يتطلب الإتفاق على الحدود الدنيا من العمل المشترك، والتعاون المبني على الإحترام المتبادل، والإدراك الحقيقي لمصالح جميع الأطراف[٢٠].

لقد مثل التقارب بين الدولتين بعد توقيع الإتفاقية الأمنية بعداً مفصلياً في مجموعة العوامل المختلفة التي دفعت بإتجاة تعميق هذه العلاقات. وفي هذا الشأن يمكن ذكر بعض أهم هذه العوامل التي بدأ عملياً أنها قد أحدثت في أرض الواقع دفعاً معنوياً عميقاً تجاه تقارب خليجي- إيراني بشكل عام، وسعودي- إيراني **على وجه الخصوص وهي:**

١-طروحات الرئيس خاتمي المتعلقة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم، خاصة دول الجوار الجغرافي، مع تأكيده على تعزيز قيم الإحترام المتبادل في العلاقات الدولية، وتوفير الأمن للجميع، والإعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة لكل دولة.

٢-وصول قيادات إيرانية جديدة تتبنى المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، وتؤمن بتنفيذ التحول الأيديولوجي داخل إيران، إعتماداً على مفهوم الإنتقال من مبدأ الثورة الراديكالية إلى الدولة السلمية.

---

[٢٠] د. هاشم عبده هاشم، **الوفاق السعودي- الإيراني لصالح من ...**، مرجع سبق ذكره.

٣- سياسة العقوبات الأمريكية إزاء إيران، وفرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليها، دفعت بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع دول الجوار لضمان إيجاد منافذ وقنوات إتصال إقليمية ودولية لتفادي مؤثرات الحصار الأمريكي- الأوربي.

٤- إنطلاق السياسة الإيرانية من فرضية مهمة وجوهرية تعتمد على أن تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سوف يسهمان، غالباً، في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية، وكذلك الخليجية، وهذا بدوره سيؤدي إلى سيادة علاقات ودية تركز على تقوية الجهود التنموية بمفهومها الشامل[٢١].

٥- موقف السياسة الإيرانية الرافض للإحتلال العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، الذي أرخ لبداية الإنفراج في العلاقات بين إيران والدول الخليجية من ناحية، ومع السعودية من ناحية أخرى، إذ ظهرت مواقف الدولتين متطابقة بضرورة إنهاء الإحتلال العراقي للكويت، وعودة الشرعية الكويتية إلى سدة الحكم[٢٢].

---

[٢١] رمضان عويس، إيران **والخليج .. نقلة نوعية رغم المحاذير**، إسلام أون لاين، ٢٠٠١/٥/٢٦م.
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article26.shtml
انظر ايضاً:
Reza Ekhtiari Amiri, **Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 16; September 2011, p. 248.

[٢٢] لمعلومات أكثر عن العوامل التي دفعت باتجاه التقارب السعودي- الإيراني، **انظر:** فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على امن الخليج العربي (١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص ص ٥٨-٦٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

المبحث الثاني
التوجهات، الدوافع والعقبات التي واجهت الإتفاقية الأمنية السعودية- الإيرانية

علاوة على أن توقيع الإتفاقية الأمنية جاء ليشكل بداية تقارب حقيقي بين الدولتين، إلا أنه حمل في طياته بعداً عملياً دفع بإتجاة تعميق هذه العلاقات، وفتح آفاق للعمل الثنائي المشترك في مجالات مختلفة. وفي محاولة لاستجلاء بعض الجوانب المهمة التي لازمت هذه الاتفاقية سواء في شكل توجهات حكمت العلاقات بين الدولتين، أو طبيعة الدوافع التي حركت كل طرف باتجاه التقارب مع الطرف الاخر، وكذلك بعض العقبات والصعوبات التي كان ينبغي تجاوزها حتى يمكن الاستمرار في مسيرة التقارب، لذا فإن هذا المبحث سيركز على استعراض المحددات الرئيسة الاتية: التوجهات، الدوافع، والعقبات التي اكتنفت هذه الاتفاقية.

أولا: التوجهات

إن إلقاء نظرة سريعة على بعض المقاربات المتعلقة بطبيعة تفاعلات القوى الإقليمية، تشير إلى أن انماط القوى التفاعلية تُبرز رؤية تحليلية للاشكال النمطية لهذه القوى وحجم قدرتها المؤثرة في نطاق اقليمي معين، وهذا غالبا يظهر في ظل وجود ثلاثة انماط من الفواعل تمثل روح منظومة العلاقات فيما بين هذه القوى، وهي: ١- نمط القوة المتطلعة للهيمنة الإقليمية، وهي في الغالب دولة تمتلك قدر كبير من القوة النوعية او هي في طريقها إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي الذي تقع فيه، وهذا ينطبق إلى حد كبيرعلى تطلعات ايران، تركيا، والكيان الصهيوني. ٢- نمط القوة المساومة أو التدخَّليَّة، وهي التي تمتلك قوة كافية من شأنها اعاقة القوة المهيمنة في تحقيق مساعيها التسلطية والتوسعية. وهذا ينطبق في الغالب على الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوربية. ٣- نمط القوة الموازنة، والتي تمثل قوة فاعلة داخل نظامها الإقليمي، وبالتالي فان التوازن الامني والاستراتيجي في النظام الإقليمي في المنطقة يعتمد بدرجة كبيرة على

طبيعة وقوة القوة الموازنة[٢٣]، وهذا يتماثل مع واقع توجهات السياسة الخارجية لدول الخليج العربية خاصة المملكة العربية السعودية. هذا الاطار الفكري كمرجعية تفكيكية لطبيعة التصارع في منطقة الخليج العربي يوحي بصورة دقيقة أن المملكة وايران قد هيمنت طبيعة توجهاتهما ضمن اشكال التنافر والتقارب بينهما على مصير بل ومستقبل المنطقة قاطبة في مناسبات وفترات تاريخية متعددة، وسوف نرى أن هذا التصور ظل ملازماً لصيرورة العلاقات بينهما حتى الوقت الراهن.

ان اللافت في هذا السياق، هو أن عقد هذه الإتفاقية أدى بالفعل إلى تعزيز ثلاث توجهات سياسية عولت إيران عليها كثيرا في تفاعلها مع دول المنطقة، ظهرت بشكل بارز على النحو التالي:

التوجه الاول: إقناع دول الخليج بإنتفاء مسوغات ومبررات الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، خاصة الأمريكي.

التوجه الثاني: دعوة صريحة لبقية دول المنطقة لتوقيع إتفاقيات مشابهة تساعد على تحقيق الإستقرار في الخليج.

التوجه الثالث: التاكيد على أن الإتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية نحو إتفاقيات دفاعية مستقبلية تحمل في طياتها إمكانيات قيام تعاون أشمل، وصولاً إلى "نظام أمن جماعي للمنطقة" تكون إيران شريكاً رئيسياً فيه[٢٤].

يظهر هنا جلياً، أن الجانب الإيراني يرى أن هذا التقارب من شأنه المساعدة للإلتفاف على سياسة الإحتواء الأمريكية التي فرضت على إيران من أجل الحد من تهديداتها لدول الخليج العربي. كما تحاول، إيران، أيضاً إنهاء حالة العزل الدولي الذي يهدف إلى الحد من توجهاتها الثورية والراديكالية والتوسعية في

---

[٢٣] **د.** أشرف محمد كشك، **دول الخِليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة**، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى– العدد الأول– ديسمبر ٢٠١٦، ص ١٣–١٤.

[٢٤] ريمون ماهر كامل، **الاتفاق الأمني الإيراني السعودي...**، مرجع سبق ذكره.

(ISSN: 2536 - 9555)

المنطقة الخليجية والعربية عموماً. كما تحاول الإدارة الإيرانية إستخدام التقارب مع السعودية من أجل الوصول إلى واشنطن، وتحسين علاقاتهامعها بهدف الحصول على الإستثمارات الأمريكية، والافراج عن ارصدتها المجمدة، وتحسين فرصها للحصول على القروض الدولية. لكن الأخطر من كل ذلك هو أن إيران تحاول، من خلال التقارب، الإلتفاف حول التأييد الخليجي والعربي لموقف الإمارات من قضية الجزر المحتلة. أن هدف إيران التكتيكي من التقارب مع السعودية هو إضعاف الموقف الدبلوماسي الإماراتي الذي كان، على الدوام، يسعى للضغط على إيران لوقف تجاوزاتها من أجل حل قضية الجزر المحتلة بالطرق السلمية، أو عبر محكمة العدل الدولية[٢٥].

وفي المقابل تتحدد أهمية الإتفاق بالنسبة للسعودية في أنه يشكل، عملياً، اختباراً حساساً للنوايا الإيرانية التي بدأت تتنامى إيجابياً في عهد الرئيس محمد خاتمي، مما أقنع الرياض في النهاية بفكرة قبول الآخر الإيراني، في ظل وجود الإختلافات معه، مادامت سلمت نواياه في ظل الرغبة الأكيدة لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين، وهذا بدوره يوضح هوية الرؤية السعودية لأمن الخليج بصفة عامة، ومدى التغير الواضح والصريح في موقف الرياض النابع من الترحيب بدور إيراني مهم وضروري في المنطقة[٢٦].

ثانياً: الدوافع

بغض النظر عن الآراء المتباينة حول بنود الاتفاقية من تأييد أو معارضة، فحقيقة الأمر تشير إلى أن الاتفاق الأمني السعودي– الإيراني، أصبح جزءاً من الواقع السياسي في المنطقة، وانعكاس عملي لما شهدته العلاقات السعودية–

---

[٢٥] وكالة الأخبار الإسلامية، **العلاقات السعودية– الإيرانية**، انظر قسم الدول، ٢٠١٢/١٠/٢٣م.
http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49898&TypeID=2&ItemID=353

[٢٦] وكالة الأخبار الإسلامية، **المرجع السابق**.

الإيرانية بما تمثله من درجة عالية من التطور حفلت بمستوى متزايد من التنسيق والتعاون التفاعلي الايجابي، والذي ظهر جلياً في تعدد وتبادل زيارات المسؤولين من البلدين، بالاضافة إلى توقيع بعض الإتفاقيات التي كان لها دور في دفع العلاقات بينهما باتجاه التقارب الذي كانت تنظر إليه طهران باعتباره المنطلق الرئيس لاعادة ادماج إيران في محيطها الإقليمي. ولقد كان لسياسة نزع التوترات التي جاء بها الرئيس خاتمي دور مهم وحساس في تخفيف حدة التوتر بين البلدين، اذ اعتمد على تعظيم خط السياسة الخارجية لوضع إرساء علاقات طبيعية مع الرياض ضمن الأولويات الدبلوماسية الإيرانية[٢٧]. وهذا كان له دور كبير في التسريع كثيراً في الوصول إلى صيغة توافقية، ولعل من اكبر ثمارها مشاركة وفد المملكة برئاسة ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في اجتماعات القمة الإسلامية الثامنة التي عقدت في طهران في ديسمبر ١٩٩٧م. بل أن الحماس الايراني قاد إلى بروز توجه مندفع باتجاه توقيع اتفاقية دفاعية مع المملكة، وأمام هذا الطموح الإيراني جاء رد وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز، والذي كان يقوم في مايو ١٩٩٩ بزيارة رسمية إلى ايران، هادئاً ومتعقلاً إذ أكد على ضرورة تبني سياسة أكثر واقعية في تطوير العلاقات بين الرياض وطهران، وهو بذلك يشير إلى "سياسة الخطوة خطوة المتأنية إعتماداً على البدء في تطوير تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي وشبابي يسبق أي تعاون أمني أو عسكري محتمل". ويفسر ذلك ما ذكره أن "ليس من السهولة قيام تعاون عسكرى بين دولتين انقطعت العلاقات بينهما لسنوات"[٢٨].

---

[27] F. Gregory Gause, **Saudi-Iranian Rapprochement? The Incentives and the Obstacles**, Brookings, March 17, 2014.
https://www.brookings.edu/articles/saudi-iranian-rapprochement-the-incentives-and-the-obstacles/

[٢٨] **وكالة الأنباء الكويتية**، ١٥/٥/١٩٩٩م.

(ISSN: 2536 - 9555)

في كل الاحوال، يدرك المراقب لطبيعة هذا التقارب حيثيات الموقف السعودي المعتمد على نظرة فلسفية سياسية مهمة وواضحة الملامح تجاه حقيقة تقلبات السياسة الإيرانية في المنطقة، فالمملكة تتفهم بلا شك تناقضات السياسة الإيرانية تاريخياً تجاه مجلس التعاون الخليجي. فإيران من جانبها لم تكتف بأنتقادها المتكرر للبيانات الختامية التي تصدرها القمم المتعاقبة لقادة دول مجلس التعاون، لإحتواء تلك البيانات على إدانة إيران بسبب إصرارها على إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، بل قامت وبشكل متكرر بإجراء مناورات بحرية ضخمة في الخليج العربي عند مضيق هرمز وبحر عمان، وهذا بحد ذاته، أُعتبر على الدوام بأنه محض إستفزاز صريح وضغط مباشر على القمم الخليجية ونخب المنطقة السياسية، مما ادى ذلك إلى تنامي دعوات المهتمين بضرورة إلتزام الحذر في التعامل مع طهران، وعدم تسريع خطوات التطبيع معها. فجسور الثقة التي تحاول طهران بناها هي جسور واهية للغاية لا تلبث هي نفسها أن تقوضها لتعيد بناها من جديد، فضلاً عن إستمرار حالة عدم الإستقرار الداخلي وصراع الاحزاب في الداخل الإيراني الذي أخذ يثير مخاوف جيرانها وخاصة دول الخليج، هذا إلى جانب تطلعات العناصر الثورية الراديكالية التي ما انفكت توجه النقد اللاذع لبعض دول الخليج خاصة السعودية، واحتمال أن تعاود تلك العناصر سيطرتها على النظام السياسي في إيران، مما سيجعل المنطقة تعاني من عدم الإستقرار، وهذا سيكفل الازدواجية وعدم الوضوح في سياسة إيران الخارجية. فالوقائع اثبتت أن السياسة الإيرانية وعلى مدى التاريخ المنظور لا تتصف بالتطور التدريجي، وإنما بالمنعطفات الحادة والتغيرات الراديكالية، مما يزيد من الغموض، ويدعو إلى المزيد من الحذر في التعامل مع الأحداث الجارية في حينها في الساحة الإيرانية ومع القيادات الإيرانية المتنافسة[٢٩].

[٢٩] محمد سالم احمد الكواز، **العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩–٢٠٠١: دراسة سياسية،**

وبالرغم من ذلك، الا أن مراجعة قائمة المصالح السعودية في سياق هذا التقارب، تشير بشكل مباشر إلى أن من بينها الرغبة الاكيدة في إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الاماراتية الثلاث. لكن يجب ادراك أن الفهم الواقعي للقدرة التأثيرية لدول المنطقة يدفع باتجاه ضرورة النظر للطرف الإيراني على أنه شريك في الخليج سواء قبلته دول مجلس التعاون أم لم تقبله, ومن ثم فإن استثناء طهران من منظومة أمنية على المدى الطويل هو أمر غير معقول، وعلى ذلك فإن مشاركة إيران في أية ترتيبات أمنية مستقبلية هو أمر حتمي لا مفر منه. وإيران بدورها تدرك هذا بل وتروج له, حتى أن وزير الخارجية الايراني كمال خرازي صرح عام ٢٠٠٠م أن أمن المنطقة يتبلور في ظل تعاون كل دولها(٣٠). بل أن وزير وزير الدفاع الإيراني، الأدميرال علي شمخاني، اقترح اجراء ترتيبات جديدة للأمن الجماعي في منطقة الخليج مستبعدا منها الولايات المتحدة، بما في ذلك إنشاء جيش مشترك "للدفاع عن العالم الإسلامي"، على حد وصفه، كما أكد أن "السماء هي حدود العلاقات والتعاون الإيراني السعودي، حيث أن القوة العسكرية الإيرانية الإسلامية كلها في خدمة إخواننا السعوديين والمسلمين"(٣١). بيد أن دولة الامارات

مجلة دراسات إقليمية، عدد٧، ٢٠٠٧، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، أنظر **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=29448**،

تاريخ المشاهدة: ١٣/٨/٢٠٢١.

(٣٠) انظر التقرير الذي أعده المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، **دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني, مسببات المد والجزر في علاقات طهران ودول التعاون،** جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/٢/٢١. **من تاريخ العلاقات السعودية– الإيرانية، تقرير يعني بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية،** العدد ٢٣، رابط:

www.alharamain.com/ 1-3-2004

(31) Dr. Emir Hadžikadunić, **Insight 15: Iran-Saudi Ties: Can History Project Their Trajectory?,** International

نشرت في هذا الموقع بتاريخ: ٢٠١٩/١١/٢٤

Institute for Middle East and Balkan Studies (IFIMES), Slovenia.

(ISSN: 2536 - 9555)

ابدت التزامها المستمر في التساؤل عن جدوى هذا التقارب، لأن أبو ظبي ترغب أن يتم أي تعاون أو تقارب بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس حل خلاف الجزر الاماراتية المحتلة من قبل إيران (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)[٣٢].

إن النقطة المحورية التي كانت بادية للقيادة السعودية باستمرار، حتى وان تم اعتبار إيران شر لابد منه, أن السبيل الوحيد المحتمل لاستعادة الجزر الإماراتية لن يكون الا من خلال الطرق السلمية, والتي بدورها لن تجد مكانًا على أرض الواقع ما لم يحدث تقارب ملحوظ بين الجانب الإيراني وبين دول مجلس التعاون, وهذا ما عبر عنه الامير سعود الفيصل بقوله أن تطوير العلاقات الأخوية المبنية على المصالح مع إيران يهيىء الأمور في العلاقات للأفضل ويسهم في تسوية المسائل المعلقة مع إيران مشيرًا إلى أن الإمارات هي الأخرى تسعى لتحسين علاقاتها مع إيران وليس باقي دول مجلس التعاون فقط. بل أن الإمارات نفسها تعتبر أن التقارب السعودي ـ الإيراني خطوة لابد منها لتحقيق ذلك الغرض[٣٣]. وعلى هذا فان التصور الذي ساد في تلك الفترة يشير إلى أن الدفع باتجاه تطوير العلاقات القائمة على الاهتمام بإيران من شأنه أن يضيق شقة الخلاف في العديد من المجالات ويساهم في تسوية القضايا العالقة معها. حيث ظهرت بعض المواقف التعاضدية بين البلدين برزت في تطابق الموقف الرسمي للسعودية وايران

---

https://www.ifimes.org/en/researches/insight-215-iran-saudi-ties-can-history-project-their- trajectory/4492#_ftn1

[٣٢] تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج**، دمشق، دار مؤسسة رسلان، ٢٠١٣م، ص ١٥١.

[٣٣] انظر التقرير الذي أعده المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، **دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني, مسببات المد والجزر في علاقات طهران ودول التعاون**، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/٢/٢١.

بما يخص الحملات الإعلامية الغربية التي تدعو إلى العداء مع المسلمين، وأدانوا الحملة الإعلامية التي مست المبادئ الإسلامية ودعت إلى تشويهها، وعارض البلدان قصف أمريكا لأفغانستان طيلة شهر رمضان دون مراعاة لحرمة الشهر ومشاعر المسلمين[٣٤].

لا شك أن هناك العديد من القضايا التي تقع ضمن نطاق العلاقات الإيرانية السعودية وتتداخل إداراتها بشكل واضح، مما يؤدي إلى خلق علاقات اعتمادية ومترابطة بين هذه القضايا، ويمثل النفط أحد القضايا المهمة لهذه العلاقات بحكم كونها واحدة من أكبر الدول ذات الوزن الثقيل في هذا المجال[٣٥]، وكان عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية وأسعاره المنخفضة إلى أدنى مستوياته في التسعينات عاملاً هامًا استلزم من إيران والمملكة العربية السعودية إعادة النظر في علاقاتهما من أجل تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين ظروف السوق، لأن التناقض في وجهات النظر بين الزيادة والنقصان في إنتاج النفط كان سببا في عدم استقرار أسعار النفط[٣٦]. وبهذا فقد أصبح الهاجس الاقتصادي أحد أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة، سيما في خضم وضع إقليمي وسياسي متأزم. وفي كل الأحوال، فقد اتصفت سياسة المملكة النفطية بالثبات والوضوح، إذ ظلت تنطلق باستمرار من مسلمات راسخة تقوم على عدالة التسعير، وأمن إمدادات الطاقة، والطلب، والالتزام باتفاقيات منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"[٣٧]،

---

[٣٤] هالة محمود طه دودين، "**العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية..**"، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٧.

[٣٥] د. محمد سعد أبو عامود، **واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة السادسة والثلاثون، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠، ص ١٥٤.

[٣٦] د. محمد أبو عامود، **المرجع السابق**، ص ١٥٤.

[٣٧] فضل بن سعد البوعينين، **ثبات السياسة النفطية السعودية**، صحيفة الجزيرة، ٢٠١٩/٩/١٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن ثم عملت وفقا لنظرية زيادة الإنتاج من منطلق التزامها بحصتها المقررة من الأوبك، فقد بلغ إنتاج المملكة بعد عقد الاتفاقية الأمنية مع إيران ٢٠٠١، وتحديدا في عام ٢٠٠٢، ٧,٥٣٥ مليون برميل في اليوم، في حين كانت حصة إيران ٣,٤٢٨ مليون برميل باليوم(٣٨). وفي المقابل كانت سياسة إيران النفطية تقوم على ركيزة رئيسة هي تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار كأفضل سياسة لجني الكثير من الأرباح حتى ولو كان على حساب زيادة مستوى التضخم العالمي.

وبالرغم من التفاؤل الذي ساد الشارع الايراني عام ١٩٩٧م بوصول السيد خاتمي إلى سدة الحكم، الا أن السنوات الاولى من حكم خاتمي شهدت العديد من الازمات الاقتصادية: من قبيل ارتفاع معدل البطالة إلى ٢٠%، كما قبع اكثر من ربع سكان إيران تحت خط الفقر، بالاضافة إلى تزايد التراكمات السلبية لنتائج حرب الثمان سنوات مع العراق(٣٩)، وبالتالي فان رهان التقارب مع السعودية حفل بقدر كبير من الاهمية ليس فقط بين اوساط النخب السياسية، بل وبين سائر الشرائح الشعبية في ايران، ولذلك كان لهذا التقارب دور كبير في تعزيز المشاورات والتنسيق بشأن السياسات النفطية في اروقة الاوبك التي من شأنها أن تعود بالفائدة على سائر الدول الاعضاء وعلى رأسها ايران.

وكان قد اتضح جليا للنظام الإيراني ضرورة أن يتجنب الاضطرابات الناجمة عن استمرار ارتفاع مستويات البطالة والتضخم، ومن ثم فعليه أن يجد طريقا للإصلاح كوسيلة لوقف انزلاقه التدريجي إلى الخراب الاقتصادي. لذا، ومن أجل تطوير اقتصادها لتلبية التوقعات المتزايدة لسكانها من الشباب، وأعداد كبيرة من السكان غير الراضين، يتعين على إيران أن تقوم باستثمارات رأسمالية ضخمة في قطاع الطاقة لديها. ومع ذلك، ومع زيادة إنتاجها النفطي إلى أقصى حد وقلة احتمالات زيادة إنتاجها بشكل كبير في حدود (١٠ سنوات قادمة) تقريبا، يجب

---

(38) OPEC, **Monthly Oil Market Report**, December 2003, p.26

(٣٩) عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية:...، مرجع سبق ذكره**، ص ٩٣.

على إيران إجراء إصلاحات والعمل مع المملكة العربية السعودية على ضبط تسعير النفط حتى تتمكن من زيادة الإنتاج وإصلاح اقتصادها(٤٠).

لابد من التنويه هنا، انه بالرغم من الخلافات الكثيرة التي حدثت بين الدول العربية في منطقة الخليج العربي مع ايران، إلا أن النفط كان المشترك المهم والحساس الذي يجمعهم باستمرار لتحقيق المصالح فيم بينهم. لقد كان النفط بمثابة مدخل منطقي للتعاون الأوسع بين العرب وإيران، ومنذ تأسيس الأوبك كانت المؤسسة الرئيسية لتحقيق التعاون بين العرب والإيرانيين في قضايا النفط. ولقد ادركت المملكة العربية السعودية وإيران اهمية الاعتماد على منظمة الاوبك لتحقيق التعاون بينهما في قضايا النفط، خاصة في مايتعلق بتحقيق استقرار، وارتفاع أسعار النفط، وبالتالي تعزيز العائدات المالية لكلا الدولتين وهذا بطبيعة الحال يشكل وسيلة رئيسية للانفراج السعودي الإيراني(٤١).

على أي حال، أن الملفت للنظر انه كان واضحا أن من اهم الاثار المترتبة على ازالة التوتر في مجال القضايا الاقتصادية قد تمحور حول تعاون الطرفين الوثيق في اطار منظمة الاوبك مما ادى إلى زيادة اسعار النفط في السوق العالمية، حيث تحقق هذا الامر بفعل الاتفاق بين الطرفين على تخفيض انتاج النفط ابتداء من عام ١٩٩٩م، ومن ثم فان هذا التقارب بينهما وتحديداً في نهاية التسعينات أدى عمليا إلى زيادة التفاهم البناء، فنتج عنه التوصل في الاوبك إلى هدف تحديد الاسعار، وايجاد الية لضمان ذلك، وهذا أمر لم يتحقق خلال الـ ٤٦ عاما الماضية من عمر منظمة الأوبك(٤٢).

---

(40) Charles A.McLean, **End of the Islamic Cold War: the Saudi-Iranian Detente and its implications**, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL Monterey, California, June 2001, p. 49.

(41) Charles A.McLean, **Ibid,** p. 54.

(٤٢) عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية:....، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

وكبداية ملموسة لأولى ثمار التقارب مع السعودية تراجع الدين الخارجي الإيراني إلى ٧,٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠١، كما تراجعت في ذات الوقت نسبة التضخم لتصل عام ٢٠٠٢ إلى ١٢,٦% بعد أن كانت قد وصلت في فترة سابقة إلى نسبة قاربت ٢٠%، ويمكن القول اجمالا أن عام ٢٠٠١ قد شهد تحقيق الاقتصاد الإيراني أعلى نسبة معدل للنمو خلال ثماني سنوات بلغت ٥,٩% وفقا لتقديرات المؤسسات المالية الإيرانية[٤٣].

اسعار وكميات انتاج النفط ١٩٩٩-٢٠٠٣

سنة الانتاج	1999	2000	2001	2002	2003
الانتاج السعودي باليوم	7,655	8,247	7,940	7,535	8,709
الانتاج الايراني باليوم	3,509	3,671	3,665	3,428	3,757
السعر	17,44	27,60	23,12	24,36	28.10

sourses: OPEC, Monthly Oil Market Report, December 2001, p. 15. December 2002, p. 18. December 2003, p.26. December 2003, p.29. Average annual OPEC crude oil price from 1960 to 2021. Statista, Published by N. Sönnichsen, Jun 7, 2021. https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

وبنظرة سريعة للجدول اعلاه، يظهر أن مؤشرات أسعار النفط قد ظلت تعاني من انحفاض هائل حتى نهاية سنوات عقد التسعينيات، إذ استمرت في الغالب هذه الأسعار تدور في فلك العشرين دولارا في السنوات. وكانت أوبك قد اتفقت على رفع إنتاجها وتزامن هذا مع انهيار الطلب العالمي، وبدء الأمم المتحدة تصدير نفط العراق في سياق برنامج النفط مقابل الغذاء. وبفعل هذه الظروف الحادة انهارت الأسعار لتصل إلى ١٠ دولارات، وسجل متوسط سعر النفط في عام ١٩٩٨، ١١ دولارا للبرميل. وتجدر الاشارة إلى أن السعودية لعبت دور كبير في محاولة لانهاء هذه الأزمة، حيث تمكن الوزير السعودي علي النعيمي من إقناع

[٤٣] **المرجع السابق**، ص٩٢.

أوبك والمنتجين خارجها بخفض الإنتاج لرفع الأسعار[٤٤]. ويبدو أن التوافق السعودي الإيراني تجاه تحقيق هذا الهدف كان له دور مؤثر في بداية ارتفاع الاسعار، ففي عام ١٩٩٩ ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى ١٧,٤٤ دولار، ثم إلى ٢٧,٦٠ دولارا في عام ٢٠٠٠، وهنا بدأ المشهد وكأن الأوبك في طريقها إلى التعافي في ظل الارتفاع المتزايد للاسعار، حتى وصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨,١٠ دولار.

اخيراً يجب الإشارة أنه قد اختلفت بالفعل أهمية الاتفاقية بحسب رؤية كل طرف والأهداف التي يسعى من وراءها، وبطريقة تشير إلى تحول جديد في اتجاه العلاقات على المستويين الإقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي. بالنسبة لإيران، تعتبر الاتفاقية تدشين طموح لحقبة تفاعلية جديدة من التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي وليس فقط مع السعودية، وتبرز أهمية هذا التقارب الفعال مع أكبر دولة خليجية، في انه شكل لايران رؤية تكتيكية سياسية للقيادة الإيرانية نحو منظور التعامل المستقبلي مع بقية دول الخليج، وذلك بحكم التأثير القوي الذي تمتلكه الرياض في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يمكن لطهران أن تزيل رواسب المخاوف حول تطلاعاتها في المنطقة وتترجم ذلك عمليًا إلى وسيلة للاقناع وطمأنة سائر الدول الخليجية والعربية من خلال إزالة آثار الشكوك القديمة حول طموحاتها في المنطقة[٤٥]. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن أهمية الاتفاقية تكمن في أنها أحد الاختبارات الرئيسة للنوايا الإيرانية، ولذلك أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز انه وجد من كل القيادات الإيرانية تأييدهم للاتفاقية، وأشار أن المملكة وإيران معنيتان على أن تقوما بتعاون وهذا ما

---

[٤٤] وائل مهدي، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب**، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١٢/١٠.

[٤٥] أحمد محمد طاهر، **العلاقات الخليجية الإيرانية [نظرة مستقبلية]**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١م، ص ١١١– ١١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

سمعه من الرئيس الإيراني الذي أكد على عزم إيران الجدي لإعطاء هذا الاتفاق البعد الأمني وتنفيذه، وأن مجلس الشورى الإيراني سيحترم الاتفاقية وأنه لن يعارض أي بند منها. وأضاف الأمير نايف بأن هذا الاتفاق سوف يجد الترحيب من دول المنطقة لأنه لصالح الجميع متمنياً توقيع اتفاقيات مماثلة بين دول المنطقة لتأكيد الثقة وحسن النوايا المتبادلة بين الجميع وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة[٤٦].

ثالثاً: العقبات

وعلى الرغم من مظاهر التقارب الكثيرة التي شهدتها مسيرة العلاقات بين الدولتين في هذه الفترة فإن المؤشرات دلت، صراحة، في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أنه كانت لا تزال هناك كثير من العقبات والصعوبات ينبغي تجاوزها حتى يمكن الإستمرار في التقارب، والإنطلاق نحو تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين قائمة على وظيفة مرجعية تشكل الاتفاقيات والالتزامات القانونية الركيزة الرئيسة لاستدامة العلاقات بينهما، وبقية دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام، ويمكن الاشارة هنا إلى أهم هذه العقبات على على النحو الآتي:

١- قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة والتي أُعتبر حلها أمرًا ضرورياً لإثبات حسن النوايا الإيرانية تجاه دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية. وتجدر الإشارة إلى أنه برزت هنالك وجهتا نظر حول هذه القضية، تمثلت الأولى في موقف دولة الإمارات العربية المتحدة التي ترى ضرورة الربط بين تحسين العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية وبين إيران بإستجابة الأخيرة للدعوة لحل الخلاف حول الجزر بالطرق السلمية، سواء عبر التفاوض والحوار الثنائي، أو عبر اللجوء إلى التحكيم الدولي. ألا أن التخوف الإماراتي ظل قائماً من مبادرات التقارب من بعض دول المجلس بتحسين علاقاتها مع إيران قبل أن تبدي الأخيرة أي موقف يشير إلى الإنفراج من قبلها

[٤٦] **صحيفة الجزيرة**، ٢٠٠١/٤/١٩.

تجاه حل قضية الجزر. أما الأخرى فترى أن تطوير علاقات التعاون مع إيران يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية بشأن تطوير علاقات مشتركة بخصوص الأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي والسياسي.

٢- التعارض المذهبي الذي جاء على حساب التقارب المصلحي، كون الإختلاف العقائدي بين السعودية وإيران والذي يبرز في صورة التعارض الأيديولوجي بين المذهب الشيعي الإيراني بابعاده الصفوية، والمذهب السني السلفي في السعودية سيظل يشكل عائقاً ذا أهمية كبيرة في التقارب بين الدولتين.

٣- إصرار إيران دستورياً على ضرورة تصدير الثورة نصرة للمستضعفين بحسب ادعاءاتها، في حين تهدف السعودية مع بقية دول الخليج العربي إلى الإبقاء على الأوضاع كما كانت دون المساس بالمنطلقات السيادية لكافة دول المنطقة.

٤- التباين الذي ظهر إلى درجة التعارض بين مواقف الدولتين السياسية بشأن بعض القضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية، والأسلوب الأمثل الواجب إتباعه للتعامل مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى إختلاف الرؤى تجاه السياسة النفطية داخل وخارج الأوبك.

٥- معارضة بعض الجماعات والتيارات السياسية داخل الدولتين لعملية تحسين العلاقات واقرار حسن الجوار بينهما.

٦- التعارض في نظرة كل من الجانب الإيراني والخليجي بزعامة السعودية عامة حول مفهوم أمن الخليج. فإيران ترى أن أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه، وبالتالي معارضة الوجود الأجنبي في المنطقة. في حين ترى السعودية وبقية دول الخليج أنه علاوة على ذلك فإن لها كامل الحق في حماية أمنها ومكتسباتها بالطريقة والآلية التي تتوافق مع مقتضيات مبادئها السيادية بما يحقق أمن وأستقرار المنطقة بمفهومه الشامل[٤٧].

---

[٤٧] خالد بن ابراهيم العلي، **العلاقات السعودية– الإيرانية بين التقارب والتباعد: دراسة تحليلية في ضوء المتغيرات الإقليمية (١٩٩٧–٢٠٠٥م)**، معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٤٤٣هـ، ص ص ٨٧–٨٨. انظر ايضاً: رنده مصطفى عبد

(ISSN: 2536 - 9555)

وامام هذه الجملة من العقبات التي شكلت لفترة طويلة سدا منيعا امام أي تقارب بين الدولتين، إلا أن رهان القيادة السعودية في تقاربها الملحوظ مع إيران ابتداء من عام ١٩٩٧م جاء نابعاً من الرغبة العملية في تأمين المصالح السعودية الذاتية في المقام الأول دون أن يكون ذلك على حساب مصالح الدول الأخرى في المنطقة. وتبعاً لذلك فإن المحلل الذي يرى أن هذا التقارب جاء على حساب بعض الدول الخليجية التي تعاني من درجة من الفتور في علاقاتها مع إيران، فإنة يصل إلى نتيجة غير دقيقة لأن المعطى الذي انطلق منه تصوره ليس واقعياً في الأصل، وعلى هذا الأساس فإن نظرة فاحصة لمميزات هذا التقارب توضح بدقة المرجعية الفلسفية، والآلية الموضوعية التي تبنتها السعودية لتذليل هذه العقبات، وبالتالي فان موقف السياسة السعودية من عدد من القضايا المهمة التي أثارت العديد من الجدل حولها، تشير بقوة إلى أن الرياض ماضية قدما لتوفير بيئة ودية مستقبلية للتقارب مع طهران، وهذا ما اثبتته بالفعل الاتفاقية الامنية. وفيما يلي يمكن استعراض اهم ملامح السياسة السعودية تجاه إيران والتي سعت من خلالها لتحييد هذه العقبات، وهي تتمثل في الآتي[٤٨]:

١- الواقعية التي ضبطت توجهات هذا التقارب اعتماداً على الإنتقال تدريجياً وبخطى ثابتة من مرحلة التأزم والتوتر إلى مرحلة التعايش السلمي القائم على استبدال لغة المواجهة والتحدي بلغة الحوار والتفاهم والتعاون.

٢- الانفتاح الحذر كان سمة واضحة لهذا التقارب، ولم تنساق السعودية بشكل جارف، مع كل المطالب والتصورات الإيرانية لما يجب أن تكون عليه طبيعة التفاعل بين الدولتين تمهيداً لتعميمه بين كل دول منطقة الخليج العربي.

الرحمن، **العلاقات الإيرانية السعودية (١٩٩٠-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، ٢٠٠٤، ص ٥١.

[٤٨] عبدالكريم أبو النصر، **ماذا تريد السعودية تحقيقه من تقاربها مع إيران؟**، الوطن العربي، ١٩٩٩/٦/٢٥.

٣-التحالف بمفهومة التقليدي لم يكن مطروحاً على الإطلاق ضمن أجندة السياسة السعودية في تقاربها مع إيران، علاوة على أن متخذ القرار السعودي ليس في وارد حسبانه أن يصل إلى صيغة استراتيجية مع إيران على حساب مصالح دول المنطقة،خاصة الخليجية منها.

المبحث الثالث:

واقع ومآلات الإتفاقية الأمنية السعودية- الإيرانية على المستويين الإقليمي والدولي

لقد اعتُبرت الاتفاقية الأمنية بين الدولتين على الدوام كاحدى أهم الأحداث التي توضح درجة التطور في العلاقات بين البلدين وتحسنها، ولعل قدر كبير من اهميتها ينبع من بنودها التي تم الاشارة اليها سابقا، لذلك فقد لاقت هذه الاتفاقية ردود فعل مختلفة من باقي الدول الخليجية التي رأتها مهمة في دعم العلاقات الإيرانية الخليجية، فتحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد على تحسنها مع باقي الدول الخليجية، كما أن مجموعة من القوى الدولية ابرزت بوضوح مواقفها تجاه الاتفاقية من جهة، وتجاه الحراك الايجابي الذي قاد إلى التقارب السعودي الايراني. وفي هذا المبحث سيتم مناقشة اهم الملامح الرئيسة لواقع هذه الاتفاقية ومآلاتها الانعكاسية على المستويين الاقليمي والدولي.

أولاً: المستوى الاقليمي:

لاشك أن توقيع الاتفاقية الامنية قد كرس مسلمات التقارب التي تحققت بين الدولتين، وهذا بدوره انعكس في تلك الفترة على تنامي المسؤلية العملية بين القوتين الفاعلتين بشأن ضرورة التنبه إلى أن امام دول منطقة الخليج واقع سياسي مختلف يدفع باتجاه أن يرتقي العمل السياسي إلى مرحلة جديدة جديدة تتماهى مع حقيقة أن المعطيات قد اختلفت، والحسابات الدولية تبدلت، وبالتالي أصبحت

(ISSN: 2536 - 9555)

الارهاصات تقود باتجاه افرازات في غاية الخطورة، وبالتالي فانه من غير الصواب تبني ممارسة نفس السياسات السابقة لتتناغم مع مآلات الواقع الجديد المرتقب، ولذلك جاءت الاتفاقية كخطوة فعالة في سياق التعاون الثنائي، وفي ذات الوقت مؤشر قوي على مسار التطبيع العربي الإيراني، فضلاً عن أنها قد تكون نواة أساسية لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج[٤٩]. ولئن كانت السعودية غير مطمئنة للدخول في تحالف عسكري مع إيران، كما أثبتت المناسبات المتعددة صحة ذلك، إلا أن الرياض حرصت على جعل علاقتها مع إيران تقوم على التوازن العملي كركيزة لتطوير علاقات متوازنة، ومنظومة أمنية متناسقة. إذ أنه بدون هذا التوازن بين قطبي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، لن تنعم دول المنطقة بعلاقات متوازنة، بل انها على الأرجح ستعاني من اختلال بين في ميزان القوة لصالح الطرف الأقوى، وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى صراعات مدمرة وعدم استقرار وتوتر دائم[٥٠].

بيد أن استشراء ادبيات التقارب على هذا النحو، تحمل محتوى أعمق وأكثر في السياق الإقليمي يهدف إلى تحسين مسارات العلاقات الإيرانية العربية، خاصة مع بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الاقليمي العربي، مثل مصر والعراق وسوريا، لايجاد حالة من التوازن الاستراتيجي تجاه التحالف التركي– الإسرائيلي الذي يحظى بدعم من الولايات المتحدة. كما أن تعاظم الحميمية مع إيران ومن خلال التحركات الإيجابية قد تلعب فيها السعودية دورا أكثر وفرة، مثل الوساطة في حالة العلاقات المصرية– الإيرانية بهدف تسريع وتيرة التحركات من أجل استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة رسميًا، خاصة وأن جمهورية مصر العربية

---

[٤٩] وحدة البحوث، **دبلوماسية الزيارات: ومستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية**، شؤون خليجية، عدد٣٠، ٣٠ يونيو٢٠٠٢، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، البحرين، ص١٣٤.

[٥٠] الاخضري إيمان، **العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي والنظرية الأمنية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٨، ص ٢٠٦.

يمكن من ناحية أخرى أن تشكل بوابة مهمة لنفاذ طهران إلى عمق القارة الأفريقية، كجزء من سعيها الدؤوب لتوسيع وتنويع دوائر علاقاتها الاقليمية والدولية من أجل كسر حالة العزلة التي تعاني منها إيران بسبب توجهاتها الثورية(٥١).

وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن العلاقات المصرية الإيرانية شابها الكثير من الفتور والقطيعة، وقد تنامى التنازع المصري الإيراني حول قضية فلسطين بشكل محتدم في تلك الفترة كعامل رئيس في استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين. ومن جهة اخرى، فبالرغم أن مصر ظلت تعطي من منطلق مسئوليتها القومية اهتمامًا ملحوظًا لمخاطر تزايد الوجود والنفوذ الإيراني في الخليج العربي خاصة فيما يتعلق بالتعنت الإيراني بشأن احتلاله لجزر الإمارات الثلاث، والتهديدات التي تبديها طهران من وقت لآخر للبحرين، ولهذا فإن الخلاف المصري مع إيران حول سياساتها في الخليج شكل على الدوام أحد أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين، واستمر هذا التوتر يتفاقم مع تزايد معطيات النفوذ الإيراني على حساب النفوذ المصري ايضا في الدائرة العربية، وفي ملفات عربية هامة ابتداء من لبنان إلى العراق إلى العلاقة المتصاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة والتعاون الوثيق بين طهران ودمشق(٥٢).

وكنتيجة منطقية متفائلة، بدأ وكأن التقارب السعودي الايراني، ممثلا في توقيع الاتفاقية الامنية، سيشكل جسر حيوي لتعظيم فوائد كل من مصر وايران. علاوة على أن المتأمل لمؤشرات التعاون السعودي الإيراني في سياقها التحليلي الموضوعي يدرك أنها أعطت إيحاء طبيعي على المستوى الإقليمي أنه من غير المستبعد في ظل هذا التقارب أن تتغير الظروف والمعطيات باتجاه ولادة تحالف استراتيجي عبر اقليمي، بين المملكة العربية السعودية وإيران ومصر وسوريا، من

---

(٥١) **حكومة خاتمي في الميزان**، صحيفة رسالت الإيرانية، يوليو ٢٠٠١، نُظرت في: مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٣، أغسطس ٢٠٠١، ص ١٧.

(٥٢) عبدالرحمن صلاح عبدالعزيز، **العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير ٢٠١١. المركز الديمقراطي العربي**، ٦ ابريل ٢٠٢٠. https://democraticac.de/?p=65789

(ISSN: 2536 - 9555)

شأنه أن يعيد ترتيب ميزان التحالف الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة أي اطماع مستقبلية لبعض القوى الدولية، والاقليمية، وعلى رأسها الاطماع الصهيونية في سياق تحالفها مع تركيا(٥٣).

فلقد اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الأحداث التي اوضحت طبيعة التطور في العلاقات بين البلدين وتحسنها، ولاقت هذه الاتفاقية ترحيبا من باقي الدول الخليجية التي رأتها مهمة في دعم العلاقات الإيرانية الخليجية، فتحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد على تحسنها مع باقي الدول الخليجية. لقد حملت هذه الاتفاقية بزخمها التأثيري في ادبيات منظومة العمل الثنائي الدولي قدر كبير من الاهمية ليس فقط في سياق تمهيد الطريق بشكل سلمي لتعزيز العلاقات الإيرانية السعودية، بل وكان من المؤمل أن تتمكن الرياض من لعب دور الوسيط الامين في قضية الجزر الإماراتية الثلاث، التي تم احتلالها من قبل إيران عام ١٩٧١م. وتجدر الاشارة إلى انه مع تولي الرئيس محمد خاتمي السلطة عام ١٩٩٧م ظهر وكأن الموقف الإيراني يتسم ببعض المؤشرات المطمئنة والتطورات الايجابية بشأن قضية الجزر، إذ أعلن الرئيس خاتمي بأنه مستعد للحوار مع دولة الإمارات بخصوص الجزر، ومعبرا في ذات الوقت عن رغبته إقامة علاقات قائمة على أساس التعاون ومد جسور الثقة مع الدول الخليجية، معربا عن استعداده للحوار

(٥٣) أكد مركز ستراتفور ألاستخباراتي الأمريكي أن التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط بين تركيا وإسرائيل لعام ١٩٩٦م سعى لتعزيز هدف الدولتين في الحد من النفوذ الإيراني، ومنع دول عربية فاعلة في المنطقة من الاصطفاف ضدهما، وذلك بهدف حماية العلاقات بين أنقرة وتل أبيب من "الصدمات الخارجية"على حد وصفه. لمعلومات أكثر، انظر: سامي مجدي، **مركز بحثي: التحالف الاستراتيجي يحمي العلاقات التركية الإسرائيلية**، ٩ أكتوبر ٢٠١٨، موقع مصراوي.
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2018/10/9/1441287

والتفاوض حول مسألة الجزر[٥٤]. وفي ظل هذه الرؤية المنفتحة، كان من المتوقع أن الاتفاق الإيراني السعودي جاء ليحمل في طياته تعزيز إمكانية بلورة موقف يسعى للتقارب في ايجاد حل عادل لقضية الجزر، لذلك برزت هنا التطلعات الإماراتية[٥٥] في أملها أن تتم الاستفادة من الزيارة التي قام بها رئيس الأركان الإماراتي إلى جدة في ١٧ أبريل ٢٠٠١ م، والذي التقى الملك فهد وولي عهده، بعد يوم واحد فقط من توقيع الاتفاقية، وهذا بحد ذاته يجسد الدور السعودي نشط والمتنامي في منظومة التفاعلات الخليجية، حتى وإن كانت إيران لا تزال على اصرارها الرافض بشكل قاطع بل ومتعنت في الموافقة على عرض القضية على محكمة العدالة الدولية. ولاشك أن الرياض حرصت من الناحية العملية على تأكيد الحق الاماراتي في جزره المحتلة، مع ايمانها العميق أن هناك مرجعة قانونية وسلمية يمكن الركون اليها لمعالج هذه القضية، وهذا ما أكده وزير الدفاع السعودي، الامير سلطان بن عبدالعزيز، بقوله: "ليس هناك خلاف خطير بين الإمارات وإيران، وحتى إذا كان هناك خلاف حول الجزر الثلاث، فيجب تسويته من خلال المفاوضات"[٥٦].

---

[٥٤] د. عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية....، مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

[٥٥] لقد دعت دولة الإمارات منذ قيامها إلى إنهاء هذا النزاع بإتباع أفضل الطرق السلمية سواء بالدخول في مفاوضات جادة ومباشرة مع طهران، أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولمعلومات أكثر عن الجهود التي الدبلوماسية للسياسة الخارجية الإماراتية لمعالجة قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، انظر: خليل إبراهيم الجسمي، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ص ١٠٨-١١٧.

[٥٦] حكومة خاتمي في الميزان، **مرجع سبق ذكره**، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٣، أغسطس ٢٠٠١، ص ١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبالرغم من المصالح المشتركة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى راسها السعودية، الا انه وبسبب تعنت إيران المتواصل حيال رغبتها الصادقة في حل قضية الجزر الاماراتية الثلاث، او حتى الوصول إلى صيغة نهائية بشأن النزاع على ملكية "حقل الدرة"[٥٧] في مياه الخليج العربي بين السعودية والكويت وإيران، مما اشار بشكل واضح من الناحية العملية إلى أن ترك هذه القضايا دون حل يتم الاتفاق عليه بين هذه الاطراف، سيشكل على الدوام احدى بؤر تعكير صفو العلاقات بين إيران والسعودية على وجه التحديد[٥٨]. وفي كل الاحوال، فقد ظلت قضية الجزر قائمة ولم يتم التوصل إلى حل في شأنها، كما بقيت اشكالية حقل الدرة ماثلة على وضعها، باستثناء بعض التفاهمات التي تمت بين الرياض والكويت حول اقتسام حصة الغاز لكل دولة.

ثانياً: المستوى الدولي

منذ اندلاع ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩، وماتلاها من احداث مدوية في المنطقة من قبيل; الحرب العراقية الايرانية، الاحتلال العراقي للكويت، وحرب تحرير الكويت، بالاضافة إلى التنافس في السوق النفطية، فليس ثمّة علاقة ثنائية في الشرق الأوسط أكثر أهمية (طبعا بعد اهمية ضمان امن واستقرار اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة) بالنسبة إلى مستقبل المنطقة ومصالح الولايات المتحدة من تلك التي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. إذ

---

[٥٧] حقل الدرة (وتطلق عليه إيران "أراش") هو المثلث الواقع شمال الخليج العربي، والجزء الأكبر منه يقع على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية، كما يقع جزء ضئيل للغاية منه– يقدر بـ٥% فقط– على الجانب الإيراني. انظر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **حقل الدرة النفطي والمحاولات الإيرانية للتعدي على حقوق السعودية والكويت**، جريدة أخبار الخليج، ٢٠١٥/١٢/٣.
http://www.akhbar-alkhaleej.com/13768/article/55559.html

[٥٨] د. محمد سالم احمد الكواز، **العلاقات الإيرانية – السعودية ١٩٧٩– ٢٠٠١...**، مرجع سبق ذكره.

تبدو طهران والرياض على طرفي نقيض بشأن كل قضية رئيسة تقريباً في الشرق الأوسط، ما يؤدي إلى إرباك جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار[٥٩]. ولقد جاءت الاتفاقية بين السعودية وايران لتصيب الولايات المتحدة بقدر كبير من الدهشة، اذ ترى أن هذا التقارب سينعكس سلبا على علاقاتها مع دول المنطقة التي سوف تتخلى بشكل تدريجي عن القوات الامريكية في اراضيها، فواشنطن تحرص باستمرار للتاكيد على أن إيران تمثل باستمرار مصدر خطر لدول المنطقة، وهذا سيعطي شرعية لوجودها العسكري في منطقة الخليج على وجه التحديد، ومن جهة اخرى تبدي واشنطن ارتياحها لهذا التقارب الذي تراهن بموجبه على أن إيران سوف تتبنى سياسات اكثر ايجابية وسلمية في التعاطي مع قضايا منطقة الشرق الاوسط التي تأتي في سياق المحافظة على المصالح الامريكية.

وعلى العموم هناك من نظر إلى المعادلة من زاوية مغايرة، منطلقا من أن حل الصراع الإيراني– السعودي وتحقيق التقارب بينهما يتمحور في الغالب بيد الطرف الأمريكي أكثر من أي طرف آخر، فالوصول إلى تسوية أمريكية– إيرانية سيحفز السعوديين لا محالة للتماهي مع هذا المستجد والقبول به، ومع ذلك، يبقى الوصول إلى تسوية أمريكية– إيرانية بمثل هذا الشكل الذي يقوم على مفهوم تطبيع شامل للعلاقات بين طهران وواشنطن أمراً مستبعدًا وصّعبًا، في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية السائدة تلك الفترة والتي تميل بالطبع لصالح أمريكا[٦٠]. ومن ثم فإن الانجاز الذي تم على نحو معاكس لما كان يراهن عليه بعض

---

[٥٩] فريدريك ويري، كريم سجادبور، **توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغير**، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٤/٥/٢٨. https://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712

[٦٠] البروفيسور أمين سايكال، المدير السابق لمركز الدراسات العربية والإسلامية، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الوطنية الأسترالية. انظر: إلياس ميسوم، **مستقبل الصراع الايراني السعودي وتداعياته**، مجلة مدارات ايرانية، عدد ٥، سبتمبر ٢٠١٩، ص ص ١٢٣–١٢٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

الباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة، جاء ليُبرز على نحو لا يقبل الجدل أن التقارب الذي تم بين الرياض وطهران ممثلا في توقيع الاتفاقية، ما هو في واقع الحال الا انعكاس لاهمية القدرات التفاعلية لهاتين القوتين الاقليمتين وبمعزل عن اي تأثير ممكن أن تحدثه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في المنطقة على حساب المصالح الوطنية لكل من السعودية وايران، ومن جانب آخر لتكريس حقيقة مؤداها انه ليس بالضرورة أن تكون امريكا هي الفاعل المؤثر في مثل هذه الحالات، بل أن الارادة الصادقة لدى القيادتين هي التي قادت إلى تحقيق مفهوم المصلحة الثنائية المشتركة.

لاشك أن أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران في هذه الفترة الحساسة سوف يُفهم، ويُعد في أوساط متخذي القرار الأمريكي تحديداً،على أنه بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن، مفادها أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارس ضد إيران قد فشلت، أو كانت في طريقها إلى هذه النتيجة، على الأقل في ضوء المعطيات النظرية في تلك الفترة. وهنا ظهر، جلياً، التضارب في المصالح السياسية بين الرياض وواشنطن تجاه إيران. فالولايات المتحدة تريد من السعودية أن تبقي على سياسة العداء القديمة غير عابئة بالمصلحة الوطنية السعودية، والرياض ترى أن من مصلحتها الوطنية أن يستمر التقارب، وأن تحتفظ بالورقة الإيرانية من أجل توظيفها في النهاية فيما يخدم المصلحة المشتركة مع إيران[٦١]. ولذلك لم تكن الولايات المتحدة ممتنة من هذا التقارب، بل وعبرت عن قلقها في هذا الشأن، وتمثل ذلك في بعض التقارير الأمريكية التي أكدت أن مدير وكالة التحقيقات الفيدرالية "FBI" قد قدم للحكومة الأمريكية، بشكل متزامن مع تحسن العلاقات السعودية الإيرانية بعيد توقيع الاتفاقية الأمنية بينهما، قائمة بأسماء الأشخاص الذين على الولايات المتحدة إدانتهم في تفجيرات الخبر، ومن ضمنهم بعض

[٦١] **د.** تركي الحمد، **حلفاء لا أتباع**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/١م.

المسئولين الإيرانيين. وهذا حدا بالمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية (محمد رضا آصفي) على التأكيد بأن هذه التقارير عارية عن الصحة، وأن الهدف منها هو تعقيد العلاقات بين إيران والسعودية بعد دخولهما مرحلة جديدة من التقارب بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية. وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قد أعرب عن أسفه لهذا الاتهام بالتورط الإيراني في انفجار الخبر سنة ١٩٩٦م، مشيراً إلى أن القذف بالاتهامات والأمور لم ينته التحقيق فيها يعد أمراً ليس جيداً[٦٢]. وأكد هذا الأمر تصريح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الذي قال فيه: "لا تستطيع أن توجه أصابع الاتهام مطلقاً لأي جهة ما لم نكن واثقين تماماً من تورطها. وهذا شيء لم نصل إليه حتى الآن"[٦٣]. لذلك كان هذا الموقف السعودي محل ترحيب من القيادة الإيرانية على مختلف مستوياتها، فلقد كان له دور كبير في تخفيف حدة تبني موقف أمريكي عدائي صارم ضد إيران، كان يمكن أن يرقى إلى درجة التفكير عمليا في استخدام المقدرات العسكرية الأمريكية للرد بالمثل تجاه بعض المواقع الإستراتيجية الإيرانية.

لقد اظهرت المملكة استعدادها الدائم للتقارب مع إيران وفقا لضوابط المصالح الوطنية المشتركة، ومقتضيات مبادئ ومرتكزات المفهوم الأمني الشامل لمنطقة الخليج العربي، وظهر هذا، جليًا، في هيئة مجموعة من الإجراءات والخطوات العملية التي تبنتها القيادة السعودية في تفاعلها مع إيران منذ نهاية تسعينيات

---

[٦٢] **صوت أمريكا**، ٢٠٠١/٥/١٤م. لاشك أن الولايات المتحدة كانت حريصة منذ البداية على عدم استتاب الامر امنياً بين السعودية وايران، كما حاولت ايجاد أي ذريعة لتحقيق هذا الهدف من خلال الادعاء بان إيران وراء تفجيرات الخبر، الا أن طبيعة تفجيرات الـ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ جعلت جريدة نيويورك تايمزالأمريكية ترجح أن تنظيم القاعدة هو من قام بتفجيرات الخبر عام ١٩٩٦م. انظر: **نيويورك تايمز**، ٢٠٠٣/٥/١٤م.

[٦٣] انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة نيويورك تايمز مع الأمير نايف بن عبد العزيز يوم الأحد ١ يوليو ٢٠٠١، في جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/٤م

(ISSN: 2536 - 9555)

القرن الماضي. وفي الجانب الآخر كان على إيران أن تُسّرع من وتيرة تعزيز بناء التقارب مع الرياض، مما جعلها تلجأ إلى تبني سياسة تحمل مبادئ أكثر إنفتاحية وسلمية في توجهاتها التفاعلية مع المملكة على وجه الخصوص. ولقد إستطاعت الدولتان المضي قدماً في طريق بناء الثقة المتبادلة بينهما، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ بنود الاتفاقية الامنية، بالاضافة إلى تعزيز جوانب الالتقاء في مختلف المصالح المشتركة الاخرى التي اصبحت جزء ملحوظ من واقع العلاقات بين الدولتين منذ العام ١٩٩٧م[٦٤]. لقد أكدت الرياض بتقاربها مع إيران تحديداً أن مصلحتها الوطنية الخاصة ليس بالضرورة أن تتطابق مع متطلبات المصلحة الوطنية الأمريكية. إذ أن السعودية لديها قضاياها الحساسة والمهمة التي ليس من الضروري أن تكون بذات الحساسية والأهمية لدى متخذ القرار الأمريكي، ويجب على الولايات المتحدة إدراك ذلك بوعي تام، فبالرغم من أن التقارب السعودي الايراني كان محل شكوك بعض النخب السياسية الامريكية، الا أن القضية الفلسطينية مثلت بالفعل احدى أهم القضايا التي كان للرياض موقف واضح منها في مواجهة مواقف واشنطن المنحازة لمصلحة الكيان الصهيوني، مما عزز عمليا التقارب السعودي الايراني[٦٥].

ثالثاً: مآلات الاتفاقية في ظل تراجع العلاقات بين الدولتين.

لعل وفاة الخميني ونهاية الحرب الإيرانية– العراقية كانا من أبرز الأسباب التي كان لها دور بارز في المساهمة في تهدئة التوتر بين الرياض وطهران، علاوة تزامن ذلك مع وصول قيادة سياسية ايرانية جديدة ذات توجهات اصلاحية لديها رغبة في التواصل مع دول الجوار خاصة مع السعودية، ولقد رأينا في

---

[٦٤] خالد بن ابراهيم العلي، **العلاقات السعودية– الإيرانية بين التقارب والتباعد...**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٦–٨٧.

[٦٥] خالد العلي، **المرجع السابق**، ٩٦.

مناسبات متعددة تشديد الرئيسان الإيرانيان المتتاليان علي أكبر هاشمي رفسنجاني والسيد محمد خاتمي، على ضرورة إرساء علاقات دبلوماسية طبيعية مع الرياض، والتخفيف من حدة سياسة "تصدير الثورة" في السياسة الخارجية الإيرانية. ولكن بعض الجهات الفاعلة الأخرى في إيران، وعلى رأسها الحرس الثوري، لم تتوقف عن تصدير الثورة مشوبة بنظرة عنصرية استعلائية تجاه العنصر العربي في المنطقة، بالرغم أن الحكومة الإيرانية كانت تسعى إلى قلب الصفحة وفتح صفحة جديدة(٦٦). بل أن الرئيس رفسنجاني تحدث بشكل صريح عن محاولات بعض المسؤولين الإيرانيين في حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد إعاقة أي مساع لتحسين العلاقات بين السعودية وإيران، اضافة إلى محاولة البعض تشويه العلاقة بين الجانبين من خلال التحدث الكاذب عن مضايقات سعودية لبعض المسؤولين الإيرانيين خلال تواجدهم في المملكة. وحيث أن المتشددين لا يفكرون في العواقب، فقد شدد الرئيس رفسنجاني على أنه لو سيطرت السعودية وايران على المتطرفين وتصريحاتهم لعم الهدوء العالم الاسلامي(٦٧).

---

(66) F. Gregory Gause, Saudi-Iranian Rapprochement? The Incentives and the Obstacles, March 17, 2014, The Brookings Institution. https://www.brookings.edu/articles/saudi-iranian-rapprochement-the-incentives-and-the-obstacles/

Ali Fathollah-Nejad,**The Iranian–Saudi Hegemonic Rivalry**, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Sience and International Affairs, Oct. 25, 2017.
https://www.belfercenter.org/publication/iranian-saudi-hegemonic-rivalry

تاريخ المشاهدة: ٢٠١٢/٨/١٢.

(٦٧) محمد بن صقر السلمي، **العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني وخاتمي**، مجلة المجلة، ٢٠١٢/٤/١٠.
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:yPEVv2bSoMsJ:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/20

(ISSN: 2536 - 9555)

على كل حال، يمكن التأكيد هنا على ما تم الإشارة إليه سابقا، بأن العلاقات الإيرانية السعودية شهدت تطورًا ملحوظًا خاصة في الفترة ١٩٩٧–٢٠٠٥، وقد برز ذلك من خلال عقد العديد من لقاءات اللجان المشتركة، كما تم التوقيع على أكثر من ٢٥ اتفاقية بين الدولتين أهمها الاتفاقية الأمنية لعام ٢٠٠١، وكان هذا التقارب نتاج "سياسة نزع التوترات" التي انتهجها الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وسابقه الرئيس هاشمي رفسنجاني، وكانا أبرز الداعين والداعمين لتعزيز العلاقات مع السعودية، إلا أن هذه السياسة تراجعت بشكل مزري بسبب حالة الاستقطاب في المشهد السياسي الايراني الداخلي، والذي انتهى بعودة قوية للمؤسستين الدينية والعسكرية عبر انتخاب نجاد عام٢٠٠٥[٦٨]، وكان للرئيس نجاد، ذو التوجهات الثورية المدعومة بحماس طائفي، دور كبير في تكسير البناء الهيكلي لمنظومة العلاقات السعودية الإيرانية التي تحققت في الفترة السابقة، مما زاد حدة العداء والتنافس الثنائي المحموم بين الدولتين.

إلا أنه يجب التنويه هنا أن تعالي الأصوات الأمريكية بضرورة التخلص من نظام صدام حسين مثلت فرصة مواتية للقيادة الإيرانية للاستفادة عمليا من الظروف والمعطيات الجديدة في المنطقة في تعظيم منظومة اهدافها الاستراتيجية حتى ولوكان على حساب التقارب مع المملكة، ففي سياق اعداد الولايات المتحدة لغزو العراق عام ٢٠٠٣، ظهر سعيها الحثيث للتقرب من إيران في محاولة من واشنطن لاستخدام طهران "كمخلب قط" ازاء الاوضاع المرتقبة في العراق، إذ أن الولايات المتحدة تدرك وتعي أن إيران تحتضن مختلف تشكيلات المعارضة

12/05/20125983013255262.html+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=sa&client=avast-a-1

تاريخ المشاهدة: ٢٠٢١/٨/٧م

[٦٨] شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (٢٠٠١–٢٠١٣)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣–٢٠١٤، ص١٥٤.

الشيعية العراقية الأكبر والأكثر تاثيرًا في مستقبل العراق[٦٩]. وبالرغم أن الشهور التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق قد شهدت إصدار الرياض وطهران مشتركتين تصريحات رسمية معارضة لأي غزو أمريكي للعراق، وذلك خوفًا من تداعياته المحتملة بشأن تفكك دولة العراق فيما بعد صدام، الا أن انحدار الاوضاع في العراق لاحقا، بعد الاحتلال الأمريكي، إلى فتنة داخلية تدفق بموجبها آلاف المقاتلين الأجانب إلى الداخل العراقي لضمان الهيمنة السياسية الطائفية الشيعية الموالية لإيران، مما ترتب عليه تكريس نفوذ طهران المتزايد على نطاق أوسع وهذا كان كفيلا في إحداث تآمر عملي على عملية التقارب مع السعودية[٧٠]، بما فيها جملة الاتفاقات في مختلف جوانب العمل الثنائي المشترك، وفي مقدمتها الاتفاقية الامنية الموقعة عام ٢٠٠١.

ويبدو أنه بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في٢٠٠١، ظهر جلياً للنظام الإيراني أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق، ولئن جاء دعم إيران لمصالح الولايات المتحدة في أفغانستان ابان حملتها العسكرية مفاجئاً كما كان متصوراً، وذلك نظراً لمستوى نبرة العداء المتبادل الظاهرة في العلن بين طهران وواشنطن، إلا أن السبب الرئيس وراء سلوك إيران هذا كان سببا براغماتيا في المقام الأول، اذ أن إطاحة الولايات المتحدة بحكومة الطالبان كانت أمراً مفيدا بدرجة كبيرة للمصالح الإيرانية[٧١]. فقد تعاونت إيران سراً وقتَها، لكنها علناً قالت إنها ضد الحرب، وحرّكت رجالها داخل أفغانستان لمساعدة قوات التحالف بإيعاز

---

[٦٩] محمد أمين أحمد هليل، **العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١١)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ص ٦٨.

[70] Frederic Wehrey and others, **Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy**, RAND Corporation, NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, 2009, P. 21.

[71] Alireza Nader & others, **Iran's Influence in Afghanistan Implications for the U.S. Drawdown**, RAND Corporation, 2014, p.9.

(ISSN: 2536 - 9555)

من قائد الحرس الثوري قاسم سليماني. بل أن نائب الرئيس الإيراني محمد خاتمي للشؤون القانونية والبرلمانية، السيد محمد علي أبطحي، قد اطلق تصريحا مدويا ومثيرا للجدل أثناء زيارته لأبوظبي، في ١٥ يناير ٢٠٠٤، حيث أعلن أن بلاده قدّمت الكثير من العون للأمريكيين في حربهم ضد طالبان وصدام. وشدد أنه لولا التعاون الإيراني لَما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة(٧٢).

وامام هذا الواقع الجديد الذي فرضته امريكا، كان على إيران أن تفاضل بين ثلاثة خيارات في غاية الحساسية قبيل الحملة العسكرية المرتقبة التي ستشنها الولايات المتحدة ضد العراق: فإما التعاون مع السياسة الأمريكية، وإما مناهضتها، وإما البقاء على الحياد. وانطلاقا من اعتبارات الربح (والمتمثلة في الإطاحة بالنظام السياسي في العراق و توسيع لنفوذ الإقليمي)، واعتبارات الخسارة (فيما لو سقطت العراق تحت السيطرة الامريكية مما يعني الاقتراب العسكري الأمريكي من حدود إيران وتطويقها)، لذا عمدت إيران إلى تبني سياسة مزدوجة تقوم على ركيزتين: الحياد في الظاهر، والتعاون مع السياسة الأمريكية في الباطن. وبالرغم من الرفض الإيراني الظاهري للاحتلال الأمريكي، كما اشرنا، إلا أن هذا الاحتلال مثل مساحة لالتقاء بعض الأهداف الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وايران، وهو ما اتضح من خلال تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين، بعد الحرب، عن الدور الذي لعبته إيران في هذا الشأن، بالاضافة إلى إقرار الولايات المتحدة بذلك(٧٣). فقد جاء اعتماد إيران على هذه السياسة المزدوجة في التعامل مع حرب احتلال أفغانستان في البداية ثم العراق لاحقا، لتثبت أن السياسة الخارجية الإيرانية

---

(٧٢) جهاد أنصاري، **تاريخ طويل من التفاهم والتعاون.. قاسم سليماني.. لماذا اغتالت أمريكا حليفها السري في العراق؟**، موقع عربي بوست، ٢٠٢٠/١/٥. تاريخ المشاهدة: ٢٠٢١/٨/١٠. https://arabicpost.me/opinions/2020/01/05/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A

(٧٣) شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي...، مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٣٣-١٣٥.

لديها القدرة على التماهي مع الظروف الطارئة حتى وان كان ذلك على حساب المقدس العقائدي، فقد كان عليها الخيار بين مبادئ الأيديولوجية الدينية، والمصالح القومية العليا، ولذلك فقد اختارت تغليب خيار المصالح القومية العليا للبلاد، متمثلاً في التعاون وتقديم الكثير من العون للأمريكان في حربيهم ضد أفغانستان والعراق[٧٤].

لقد شكل تولي احمدي نجاد للرئاسة إنقلابًا صارخًا عاد بفكرة الثورة بإبعادها الطائفية من جديد، لدرجة أن البعض اعتبر التقارب بين الرياض وطهران إبان فترة رفسنجاني وخاتمي كان استثناءً في تلك العلاقة، إذ زادت حدة التوتر بين البلدين بسبب الشحن الطائفي في المنطقة، إضافة إلى سياسة ايران النووية التي القت بظلالها على أمن دول الخليج العربي، علاوة على تنامي الدور الإيراني في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، فكانت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد عاملا مؤزماً لطبيعة مسيرة العلاقات بين البلدين[٧٥]، وكانت كفيلة باعاقة الجهود المرسومة لدعم انجازات التقارب التي تحققت سابقا، ولعل الاتفاقية الامنية لعام ٢٠٠١ كانت بالفعل أهم الانجازات التي اصبحت في طي النسيان بسبب سياسة إيران ذات التوجهات العدائية الجديدة والتي شكلت محور رئيس لحالة من القلق المتزايد و المخاوف المتوالية لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية،

---

[٧٤] شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص١٣٥. انظر ايضا: **بهاء عبد الواحد فضل المولي حامد، مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (٢٠٠١م- ٢٠٠٨)**، أطروحة دكتوراة، جامعة الخرطوم، **٢٠١١**، ص ص ٣٤٠-٣٤١.

[٧٥] محجوب الزويري، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، مركز الجزيرة للدراسات**، ٩ مايو ٢٠١٢.
https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:yPEVv2bSoMsJ:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/05/20125983013255262.html+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=sa&client=avast-a-1
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢١/٨/٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

بسبب اختلال التوازن لصالح إيران التي زاد نفوذها في العراق والمنطقة. ولعل مازاد الامر سوءً ليس فقط وصول أحمدي نجاد عام ٢٠٠٥ إلى سدة الحكم، بل أن الجهود الإيرانية الطامحة إلى استغلال الظروف المأساوية للعراق اخذت منحى براغماتي باتجاه إضفاء نبرة انتصار قومية حادة انعكست بشكل مفرط على السياسة الإيرانية في تفاعلها مع دول المنطقة خاصة مع السعودية، ولاشك أن هذه السياسة تناقضت بشكل حاد مع الجهود التصالحية التي عملت على تثبيتها إدارة الرئيس خاتمي(٧٦).

لقد أثبتت منطقة الخليج العربي، على النحو الذي تم توضيحه، إنها كانت ولا تزال من أكثر مناطق عدم الاستقرار كامتداد طبيعي للوضع الأمني غير الثابت في منطقة الشرق الأوسط، ولعل زلزال حرب الاحتلال الأميركية للعراق عام ٢٠٠٣، كما رأينا، كان هو الأكثر دوياً بما أدى إليه من تدمير العراق وتفكيك جميع مؤسسات الدولة، وتواجد قرابة ربع مليون جندي أميركي وبريطاني وغيرهم من دول الحلفاء في أراضي العراق، ومياه الخليج العربي، وهذا ما احدث فراغ أمني وسياسي، جعل العراق أرضًا خصبة لممارسة الأنشطة الإرهابية منذ عام ٢٠٠٣ ومركزًا لانطلاقها، علاوة على التوسع الهائل للنفوذ الإيراني داخل النظام السياسي العراقي. وبالتالي فإن أن مجمل هذه النتائج أدَّت إلى حدوث خلل بين في ميزان القوى، وزيادة حدة التوترات الشديدة في المنطقة، كما أضافت مزيدًا من التعقيد في أوضاع عدم الاستقرار الأمني، وفتح المجال لمزيد من الفوضى

(76) Frederic Wehrey and others**, op.cit**, P. 21.

انظر أيضا:

Ali Fathollah-Nejad,**The Iranian–Saudi Hegemonic Rivalry**, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, Oct. 25, 2017.
https://www.belfercenter.org/publication/iranian-saudi-hegemonic-rivalry

تاريخ المشاهدة: ٢٠٢١/٨/١٢

والعنف والتدخل الإقليمي والعبث بأمور المنطقة واستغلال الظروف بشكل غير مسبوق على حساب كينونة العراق وبقائه(٧٧).

اخيراً يمكن التأكيد على أن مشهد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قد احدث صورة دامية تجلت سماتها في بروز الفراغ الامني والسياسي والاستراتيجي هناك، مما ولد قلقا لدى إيران من أن يؤدي هذا الفراغ إلى استخدامه كقاعدة لانطلاق التهديدات ضدها، ومن ثم تحجيم دورها الاقليمي في المنطقة، لذلك سارعت وبقوة إلى محاولة الاستفادة من هذه الفراغات الهائلة لتعزيز مكانتها من خلال التمدد وفرض واقع جديد يصب لمصلحتها اعتمادا على توفير الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لحلفائها السياسيين من احزاب ومجاميع ذات منهجية طائفية شيعية، كما ركزت بشكل كبير على مساندة وتشجيع المرجعيات الشيعية للوصول إلى الحكم باغلبية شيعية. وبذلك تكون إيران قد نجحت في المزاوجة بين اهدافها ذات البعد السياسي، وتلك التي تحمل دوافع عقائدية وفقا لمقتضيات المذهب الشيعي(٧٨). ويمكن القول انه وفقا لهذه المقدمات فقد تدخلت إيران في الشأن العراقي الداخلي بشكل سافر، وتمثل ذلك في عدة اشكال وصور، **لعل من ابرزها مايلي:**

- تقديم العون للحكومة العراقية المنتخبة وذلك تأكيدًا لاقامة نظام سياسي شيعي لبلورة ماعرف فيما بعد بـ "الهلال الشيعي".
- العمل الدؤوب على تمكين وكلاء لها في العراق يدينون بنفس التوجه المذهبي والعقائدي.
- العمل على توحيد الاحزاب الشيعية لزيادة تأثيرها ونفوذها السياسي.
- حرصت إيران على منع الاحزاب غير الاسلامية ذات التوجهات الوطنية من الوصول إلى السلطة.

---

(٧٧)عبدالفتاح علي السالم الرشدان، **الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥م، ص ص١١-١٢.

(٧٨) عبد الكريم عبدالستار العبيدي، **العلاقات العراقية- الإيرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص ٧٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

- كما عملت بكل قوة لمنع الاحزاب الاسلامية غير الموالية لايران من الوصول إلى الحكم، بل وتهميشهم وتقليل نسبة وجودهم في عضوية البرلمان، وكان هذا الجهد منصبا بصورة مركزة ومباشرة ضد الاحزاب السنية.
- قامت إيران بتسليح المليشيات الشيعية وتدريبهم وتمويلهم لاستخدامهم للسيطرة على الوضع الامني في العراق.
- رفضت إيران وعارضت بقوة نشأة نظام عراقي قوي يستند إلى العروبة او الاسلام الذي يحرمها من جعل العراق متنفساً ايديولوجياً لها يمكنها من السيطرة على العتبات الشيعية المقدسة هناك[٧٩]، وفي ذلك تأكيد لطائفيتها السياسيَّة وترسيخ لمساعيها لبناء الولاية المذهبيَّة السياسيَّة في اوساط الشِّيعَة في المنطقة[٨٠].

وبالرغم أن السعودية قد اكدت في ثنايا تفاعلاتها مع ايران، بان إيران تمثل في واقع الحال شريكا أساسيا في تعزيز البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في سياقاتها المتعددة، إلا أن منطق إيران الايديولجي المغالي، واعتمادا على مرجعيتها الثورية التي وفرت لها قاعدة طائفية صلبة وعريضة في العراق، بالاضافة إلى التخاذل الامريكي الذي قدم العراق لايران بدم بارد غير مكترثا بمرجعيته العروبية، والخلل الذي احدثه في الميزان الاستراتيجي والنظام الامني في المنطقة، علاوة على الضعف البين الذي ظل النظام الاقليمي العربي يعانى منه منذ الـ ٢ من اغسطس ١٩٩٠، كل هذه العوامل والظروف والاحداث مجتمعة جعلت مآلات العلاقات السعودية الإيرانية تتجه نحو منزلق خطير من العداء والتنافس كانت كفيلة بأن تعيد بوصلة العلاقات إلى نقطة الصفر، وهذا شكل تحدي مباشر للبيئتين الامنية والسياسية بالمنطقة استمرت تعاني منها حتى وقتنا الحاضر.

---

[٧٩] عبدالكريم عبدالستار العبيدي، **المرجع السابق**، ص ص ٧٣-٧٤.

[٨٠] د. معتز سلامة، **أنماط التهديد الإيرانيّ للأمن القومي العربيّ ١٩٧٩-٢٠١٦**، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني– مارس ٢٠١٧، ص٣٠.

الخاتمة:

سيطر مفهوم أمن منطقة الخليج العربي على معظم توجهات السياسة الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية، وشكل ذلك وباستمرار محرك رئيس لضبط نمط التفاعلات البينية ليس فقط بين الدولتين، بل وسائر دول المنطقة قاطبة، ولاشك أن التفاعل بين الرياض وطهران كان مثقلاً بقدر كبير من الهواجس الامنية، إذ برزت الاختلافات في وجهات النظر بينهما في هذا الشأن في مناسبات كثيرة ومتعددة، خاصة فيما يتعلق بوجود قوات عسكرية أجنبية إقليمية كانت أو دولية. فدول الخليج وعلى رأسها السعودية ترى وجود القوات الاجنبية في المنطقة بأنها جاءت كافراز طبيعي في تلك الفترة استنادًا لقرارات الشرعية الدولية بعد الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، علاوة على أن دول المنطقة ومن منطلق ممارستها لمفهوم سيادتها الوطنية لها الحق في أن تلجأ إلى تبني الآلية التي تراها مناسبة في تحقيق أمنها واستقرارها في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، وفي المقابل ترى إيران أن المنطقة يجب أن تكون خالية من هذا الوجود الاجنبي متخذة من ذلك ذريعة لتعزيز رغباتها التي لا تكاد تتوقف في إحداث خلل لمصلحتها في نسق الميزان الاستراتيجي في المنطقة. وبالرغم من عدم تطابق وجهات النظر هذه، إلا أنه لاح في الافق مؤشرات تقارب توحي بالانفراج بين الدولتين في نهاية عقد التسعينيات، اذ ظهرت اشارات عملية من خلال رؤى بعض المسؤولين السعوديين إلى أنه لا توجد مخاوف لدى السعودية من العراق وإيران، وهذا الشعور حمل في ثناياه تأكيدًا وأضحًا على أن آلية تطور العلاقة بين البلدين التي انطلقت بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١م تقوم عمليا وبوضوح على أساس الثقة المتبادلة والاطمئنان، مركزة على ازالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران لاحلال الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وهذه الرؤية ماهي إلا انعكاس لمسلمات السياسة السعودية التي تعبر بموجبها عن تأكيد حرص دول المجلس التعاون الخليجي على ضرورة الاحتفاظ مع إيران بعلاقات قائمة على مبادىء حسن الجوار والأخوة الإسلامية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية والأخذ بالطرق السلمية كأسلوب لحل المنازعات. لذلك

(ISSN: 2536 - 9555)

حرصت السعودية من البداية أن تؤكد لإيران بأن الأولوية هي لتعزيز الثقة المتبادلة، وذلك استنادًا إلى الانطلاق من إدراك موضوعي لطبيعة الأوضاع في المنطقة، ومستجدات الظروف الدولية.

لاشك أن الجهود السعودية الإيرانية قد آتت أكلها بشكل ملفت للنظر للدارسين والمهتمين بشؤون المنطقة خاصة خلال فترة حكم الرئيس محمد خاتمي، إذ أثبتت الأحداث وأنماط التفاعلات الثنائية بين الدولتين أن هذه الفترة كانت الأكثر إيجابية في التقارب السعودي الإيراني منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م. وجاءت الاتفاقية الأمنية بينهما عام ٢٠٠١ لتمثل واسطة عقد سلسلة أنشطة التقارب الودية بين البلدين، بل ولتعطي إيحاء يحمل في طياته قدر كبير من الحميمية التي سوف تنعكس بشكل إيجابي على مجمل منظومة العلاقات بين دول المنطقة، حيث أن التقارب بين هاتين الدولتين الفاعلتين في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية سوف يشكل نموذج يحتذى بين أوساط العديد من الدول.

إلا أن الظروف التي قادت الولايات المتحدة لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وأدت إلى التكسير الممنهج لأصل ومكونات الدولة العراقية، بالاضافة إلى التواطئ الأمريكي مع إيران، وتمكين العناصر الشيعية الموالية لإيران لتولي ادارة الحكم في العراق، قد شكلت ظرفًا مثاليًا لأن تفصح إيران، بفعل التدخلات المباشرة لمرشد الثورة الخامنئي المدعومة بالتوجهات الراديكالية للحرس الثوري، عن حقيقة توجهاتها الطائفية الرامية إلى السيطرة على منظومتي المنطقة الأمنية والاستراتيجية، وهذا بدوره زاد حدة التنافس مع الرياض ليؤدي في النهاية إلى تقويض كامل الجهود التي بذلت سابقا لتهيئة أجواء موضوعية لتحقيق معادلة تفاعلية يتم من خلالها الوصول إلى تعظيم المصالح المشتركة بين الدولتين، بالإضافة إلى الانطلاق نحو آفاق تعاونية جديدة لتفادي أي تقاطعات ذات بعد تصادمي في إدارة السياسة الخارجية لكلا الدولتين.

وبالرغم أن الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، قد حملت في ثناياها أبعاد دلالية مهمة للغاية زاوجت بين مكانة الدولتين التأثيرية، وبين جملة موادها القانونية التي نظمت جوانب أمنية

من شأنها أن تضبط النسق الامني في المنطقة، إلا أن القيادة الثورية الإيرانية رأت أن التضحية البراغماتية بها في مقابل العودة إلى النموذج العقائدي الإيراني الرامي إلى السيطرة على منطق الاوضاع في المنطقة لن يشكل خسارة كبيرة للمصلحة الوطنية الإيرانية، وهذا يدل بقوة أن طهران كانت تسعى للحصول على طوق نجاة تكتيكي في تقاربها مع السعودية، ولم تكن بالفعل جادة في الانخراط في تعزيز مبادئ ومرتكزات استراتيجة قادرة على إيجاد بيئة أمنية سلمية مستقرة لدول منطقة الخليج العربي.

لقد كان المأمول أن الجهود التي بذلت ستقود لا محالة إلى ترسيخ سياسة الانفراج، التي شهدت كما كان يعتقد، تخفف إيران كثيرًا من غلواء تشددها تجاه مبادئها الثورية الأساسية، وهذا التصور شجع السعودية بأن تنخرط في جهود صادقة لتعزيز قيم التقارب مع إيران، مراهنة على أن الرئيس خاتمي قادر على إنتاج ثقة أكبر بنوايا إيران تجاه السعودية وبقية دول الخليج العربي، إلا أن المتشددين الإيرانيين مدفوعين بحماسهم الثوري استطاعوا أن يحيدوا توجهات الرئيس خاتمي في التقارب مع السعودية، وهذا يشي بأن المؤسسة الدينية بابعادها العقائدية الشيعية المنغلقة كانت لا تزال تنظر بقدر كبير من الريبة إلى الشرعية الإسلامية للمملكة السعودية، ومن ثم لم تكن تحبذ مثل هذا التقارب إلا لأغراض تكتيكية بهدف إخراج إيران من عزلتها، وتسويق سياستها الخارجية كدولة محبة للسلام.

ويمكن التأكيد أخيرًا، أنه من خلال رصد أهم التفاعلات التي حدثت بين السعودية وإيران في الفترة التي غطتها هذه الدراسة، اتضح أن إيران قد سعت عمليا إلى بسط نفوذها وتعزيز هيمنتها في منطقة الخليج على وجه التحديد، معتمدة في سبيل ذلك على تبني العديد من الآليات والاشكال التفاعلية لتنفيذ هذه السياسة، **ويمكن الاشارة في هذا السياق إلى الآتي:**

١-الإصرار على تصدير وإشاعة مبادئ ثورتها عن طريق تجنيد وكلائها الإقليميين مثل: حزب الله، والتجمعات الحزبية الشيعية المماثلة في معظم دول

(ISSN: 2536 - 9555)

المنطقة، والتي أظهرت الأحداث في أكثر من مناسبة أنها تأتمر بأمر إيران، غير أبهة بمرجعية الدولة الوطنية التي تنتمي إليها.

٢- تأكيدها التعسفي الدائم أن الجزر الثلاث (أبوموسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) جزر إيرانية، وأنها لا تنوي على الاطلاق التنازل عنها للإمارات، أو حتى في اسواء الأحوال الدخول في مفاوضات سلمية بشأن مستقبلها، بل أن إيران أعلنت في أكثر من مناسبه استعدادها لاستخدام القوة للدفاع عنها.

٣- استمرار إيران المريب في تطوير برنامجها النووي بغية الوصول إلى القدرة النووية العسكرية بما يضمن لها تحقيق مستوى متقدم في ميزان القوة الاستراتيجية على حساب دول المنطقة.

٤- لقد كان لهذه المسلكيات الإيرانية المتشنجة ذات الأبعاد الصدامية دور كبير وبارز في تأجيج سباق التسلح في أوساط دول المنطقة، وإشاعة المخاوف المتكررة بشأن مستقبل المنطقة الأمني، مما جعل الظروف مواتية لبعض القوى الإقليمية والدولية لاستغلالها لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي.

٥- تهديداتها المستمرة بغلق مضيق هرمز الحيوي في مياه الخليج العربي، واشعار الرأي العام الاقليمي والدولي أن هذا المجرى المائي ما هو إلا جزء من حيازة السيادة الإيرانية دون أي اكتراث لمرجعية القانون الدولي، والقانون الدولي للبحار.

٦- ادعاء إيران الدائم بأنها دولة محبة للسلام وتتبنى سياسة تفاعلية معتدلة، في حين أن الاحداث أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن إيران سائرة منذ العام ٢٠٠١م إلى التدخل السافر في الشؤون الداخلية للكثير من دول المنطقة، ورأينا هذا الأمر يتعاظم فيما بعد إلى السيطرة على مفاصل سياسية وأمنية واستراتيجية حساسة لعدد من الدول العربية، مثل: العراق، لبنان، سوريا، اليمن. بل وحاولت التغلغل في الشؤون الداخلية لكل من: البحرين، الكويت، السعودية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو النصر، عبدالكريم، **ماذا تريد السعودية تحقيقه من تقاربها مع إيران؟**، الوطن العربي، ١٩٩٩/٦/٢٥.
- أبو عامود، محمد سعد، **واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة السادسة والثلاثون، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠م.
- آل سعود، خالد بن سلطان، نص البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول "إعلان دمشق"، اللاذقية، ٢٥-٢٦ يونيو ١٩٩٧م. **موسوعة مقاتل من الصحراء**.
- الاخضري، إيمان، **العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي والنظرية الأمنية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٨.
- البوعينين، فضل بن سعد، **ثبات السياسة النفطية السعودية**، صحيفة الجزيرة، ٢٠١٩/٩/١٠.
- الجسمي، خليل إبراهيم، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٣/٢٠١٢.
- الرشدان، عبدالفتاح علي السالم، **الأمن الخليجي مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥م.
- حامد، بهاء عبد الواحد فضل المولى، **مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (٢٠٠١م- ٢٠٠٨م)**، أطروحة دكتوراة، جامعة الخرطوم، ٢٠١١.
- الحمد، تركي، **السعودية وإيران: من الأدلجة إلى العقلنة**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٤/٢٢م.

(ISSN: 2536 - 9555)

- الحمد، تركي، **حلفاء لا أتباع**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/١م.
- الزويري، محجوب، **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، مركز الجزيرة للدراسات**، ٩ مايو ٢٠١٢.
- السلمي، محمد بن صقر، **العلاقات السعودية الإيرانية بين رفسنجاني وخاتمي**، مجلة المجلة، ٢٠١٢/٤/١٠.
- الطائي، تاج الدين جعفر، **إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج**، دمشق، دار مؤسسة رسلان، ٢٠١٣م.
- العامري، علي محمد حيبن، **العلاقات الايرانية– السعودية للفترة مابين ١٩٩٧–٢٠٠٨**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٣٠، ٢٠١٠.
- العبيدي، عبدالكريم عبدالستار، **العلاقات العراقية– الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣–٢٠١١**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١م.
- الكواز، محمد سالم احمد، **العلاقات الإيرانية– السعودية ١٩٧٩–٢٠٠١: دراسة سياسية**، مجلة دراسات إقليمية، عدد٧، ٢٠٠٧، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، **٢٠٢١/٨/١٣**.
- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، **دوافع وآفاق التقارب السعودي الإيراني, مسببات المد والجزر في علاقات طهران ودول التعاون**، الكويت، ٢٠٠١.
- المهدي، شنين محمد، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (٢٠٠١– ٢٠١٣)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣– ٢٠١٤.
- النجار، هاني جواد كاظم، **السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧– ٢٠٠٥)**، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، العراق، ٢٠١٨م.
- أنصاري، جهاد، **تاريخ طويل من التفاهم والتعاون .. قاسم سليماني.. لماذا اغتالت أمريكا حليفها السري في العراق؟**، موقع عربي بوست، ٢٠٢٠/١/٥.

- إيمان، الاخضري، **العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي والنظرية الأمنية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، يونيو ٢٠١٨م.
- جرغون، عرفات علي، **العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع.. الانفراج.. التوتر**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦م.
- درستي خال، محمد رضا، إيران **والسعودية: مرحلة تدعيم العلاقات**، جريدة إطلاعات، ٢٠٠١/١٠/٢م. موقع البينة.
- دودين، هالة محمود طه، "**العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية ٢٠٠١-٢٠٠٥**"، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد ٢، العدد ٥، سبتمبر ٢٠١٩م.
- سلامة، معتز، **أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربيّ ١٩٧٩-٢٠١٦**، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني- مارس ٢٠١٧.
- صحيفة رسالت الإيرانية، **حكومة خاتمي في الميزان**، يوليو ٢٠٠١، نُظرت في: مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٣، أغسطس ٢٠٠١م.
- طاهر، احمد محمد، **العلاقات الخليجية الإيرانية (نظرة مستقبلية)**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦، نوفمبر ٢٠٠١م.
- طاهر، أحمد محمد، **العلاقات الخليجية الإيرانية [نظرة مستقبلية]** مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١م
- عبد الرحمن، رنده مصطفى، **العلاقات الإيرانية السعودية (١٩٩٠-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ٢٠٠٤.
- عبدالعزيز، عبدالرحمن صلاح، **العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير ٢٠١١**. المركز الديمقراطى العربى، ٦ ابريل ٢٠٢٠.
- عويس، رمضان، إيران **والخليج.. نقلة نوعية رغم المحاذير**، إسلام أون لاين، ٢٠٠١/٥/٢٦م.

(ISSN: 2536 - 9555)

- كامل، ريمون ماهر، **الاتفاق الأمني الإيراني السعودي: خطوة نوعية على طريق التقارب،** مختارات إيرانية، العدد ١٣- أغسطس ٢٠٠١م، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة.
- كشك، أشرف محمد، **دول الخِليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة،** مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى- العدد الأول- ديسمبر ٢٠١٦.
- مجدي، سامي، **مركز بحثي: التحالف الاستراتيجي يحمي العلاقات التركية الإسرائيلية،** ٩ أكتوبر ٢٠١٨، موقع مصراوي.
- مركز أبحاث البرلمان الإسلامي لجمهورية إيران الإسلامية، اتفاقية التعاون الأمني بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، طهران، ٢٠٠١م.
- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **التحليل السياسي عن التقارب السعودي- الإيراني: الأسباب، المظاهر، الدلالات،** وحدة المعلومات والتوثيق (الأرشيف الورقي)، العلاقات السعودية- الإيرانية ١٩٩٧- ٢٠٠٣، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ١٩٩٧/٧/١٠م.
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **حقل الدرة النفطي والمحاولات الإيرانية للتعدي على حقوق السعودية والكويت،** جريدة أخبار الخليج، ٢٠١٥/١٢/٣.
- مهدي، وائل، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب،** صحيفة الشرق الأوسط،٢٠١٤/١٢/١٠.
- ميسوم، إلياس، **مستقبل الصراع الايراني السعودي وتداعياته،** مجلة مدارات إيرانية، عدد ٥، سبتمبر ٢٠١٩.
- ميهوب، وسام، **اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، الفصل الثاني، الفصل الثالث، ٢٠١٤/٢٠١٣.
- هاشم، عبده هاشم، **الوفاق السعودي- الإيراني لصالح من... وضد من؟،** جريدة عكاظ، ٢٠٠١/٤/١٨م.

- هليل، محمد أمين أحمد، **العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١١)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١.
- وكالة الأخبار الإسلامية، **العلاقات السعودية– الإيرانية**، انظر قسم الدول، ٢٠١٢/١٠/٢٣م.
- ويري، فريدريك، سجادبور، كريم، **توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر**، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٨ مايو ٢٠١٤.
- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، وحدة البحوث، **دبلوماسية الزيارات: ومستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية**، شؤون خليجية، عدد ٣٠،٣٠ يونيو ٢٠٠٢، البحرين.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

- Amiri, Reza Ekhtiari, **Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 16; September 2011.
- Gause, F. Gregory, **Saudi-Iranian Rapprochement? The Incentives and the Obstacles**, Brookings, March 17, 2014. The Brookings Institution.
- Hadžikadunić, Emir**, Insight 15: Iran-Saudi Ties: Can History Project Their Trajectory?,** International Institute for Middle East and Balkan Studies (IFIMES), Slovenia. 24/11/2019.
- Howard, Schneider, **Saudi Pact With Iran Is Sign of Growing Trust**, The Washington Post, April 17, 2001.
- McLean II, Charles A., **END OF THE ISLAMIC COLD WAR: THE SAUDI-IRANIAN DETENTE AND ITS**

(ISSN: 2536 - 9555)

IMPLICATIONS, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, Monterey, California, June 2001.

- Nader, Alireza & others, Iran's Influence in Afghanistan Implications for the U.S. Drawdown, RAND Corporation, 2014.
- NejaD, Ali Fathollah-, **The Iranian–Saudi Hegemonic Rivalry**, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, Oct. 25, 2017.
- OPEC**,** Monthly Oil Market Report, December 2001. December 2002. December 2003.
- Sönnichsen, N., Average annual OPEC crude oil price from 1960 to 2021. Statista, Jun 7, 2021.
- Wehrey, Frederic and others, **Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy**, RAND Corporation, NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, 2009.

ثالثًا– المراجع الصحفية:

- **صحيفة كيهان العربي، ١٧/٤/٢٠٠١م.**
- **صحيفة الرياض، ١٨/٤/٢٠٠١م.**
- **صحيفة البيان الإماراتية، ٢١/٢/٢٠٠١.**
- **صحيفة الجزيرة، ١٩/٤/٢٠٠١م.**
- **صوت أمريكا، ١٤/٥/٢٠٠١م.**
- **نيويورك تايمز، ١٤/٥/٢٠٠٣م.**
- **صحيفة الشرق الأوسط، ٤/٧/٢٠٠١م.**
- **صحيفة البيان الإماراتية، ٣/١٠/٢٠٠١م.**
- **وكالة الأنباء الكويتية، ١٥/٥/١٩٩٩م.**